العوامل الفاعلة في ارتفاع معدلات الطلاق بين الشباب
"دراسة ميدانية"

أ.م.د/ منى على الحديدي
أستاذ علم الاجتماع المساعد–جامعة حلوان

ملخص الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الكشف عن العوامل الفاعلة في ارتفاع معدلات الطلاق بين الشباب، وتحليل أسبابها الظاهرة والضمنية، بالإضافة إلى رصد الفروق بين الريف والحضر، والوقوف على الجهود الحكومية والمجتمعية لمواجهة هذه الظاهرة. اعتمدت الدراسة على المنهج الكيفي، باستخدام أدوات متعددة شملت: تحليل عدد من دراسات والبحوث التي تناولت دراسة الطلاق. وقامت الدراسة بإجراء (١٠) مقابلات متعمقة مع المطلقين/المطلقات. ومناقشة سرديات شخصية لـ (٥٦) حالة طلاق. هذا بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع خبراء وممثلي جهات رسمية كوزارة التضامن، والمجلس القومي للمرأة، والأزهر، والكنيسة. أظهرت النتائج أن الطلاق بين الشباب هو نتاج تداخل معقد بين عوامل اجتماعية واقتصادية ونفسية وثقافية، من أبرزها: ضعف التنشئة الاجتماعي، والتدخل الزائد من الأهل، وضغوط اقتصادية، فقر الوعي الزواجي، واستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة في علاقات خارجية، وغياب القيم الدينية والتربوية. كما أوضحت الدراسة أن الطلاق لم يعد وصمة اجتماعية كما في السابق، خاصةً بين النساء، وأن القرار غالبًا ما يُتخذ نتيجة تراكم مشكلات لا تقتصر على سبب واحد، بل ترتبط بسوء الاختيار، وقصر مدة الخطوبة، وانعدام التوافق النفسي والجنسي والاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الطلاق المبكر، الشباب، الأسرة المصرية، العوامل الاجتماعية.

Active Factors in the Rising Divorce Rates among Youth — A Sociological Study

This study seeks to uncover the active factors contributing to the rising divorce rates among young people, analyzing both explicit and implicit causes. It also examines the differences between rural and urban areas and evaluates governmental and societal efforts to address this phenomenon.

The study adopts a qualitative methodology, utilizing various tools including the analysis of existing research and studies on

divorce. It conducted ten in-depth interviews with divorced individuals and discussed personal narratives from 56 divorce cases. Additionally, interviews were held with experts and representatives from official institutions such as the Ministry of Social Solidarity, the National Council for Women, Al-Azhar, and the Church.

Findings reveal that youth divorce is the result of a complex interplay of social, economic, psychological, and cultural factors. Key contributors include poor social upbringing, excessive parental interference, economic pressures, lack of marital awareness, the use of modern technology in extramarital relationships, and the absence of religious and educational values.

The study also indicates that divorce is no longer considered a social stigma, especially among women. Decisions to divorce are often made due to the accumulation of problems, not a single cause, and are linked to poor partner selection, short engagement periods, and lack of psychological, sexual, and economic compatibility.
Keywords: Early divorce, youth, Egyptian family, social factors.

مقدمة:

برزت ظاهرة الطلاق المبكر بين الشباب كواحدة من أكبر التحديات التي واجهت، ومازالت، الأسر المصرية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، فبعد أن كانت العلاقات الزواجية والأسرية من أقوى العلاقات الاجتماعية التي تحفظ للمجتمع توازنه واستقراره الاجتماعي، وتحفظ للأسرة أدوارها الاجتماعية، وتضمن لأعضائها حقوقهم وواجباتهم تجاه الأسرة والمجتمع، صارت الأسرة معرضة لخطر الانهيار جراء زيادة معدلات الطلاق، خاصةً عقب الزواج بفترة قصيرة، لدرجة وقوع حالة طلاق كل دقيقتين، على نحو ماذهب الجهاز المركزي للإحصاء، والجدير بالذكر، إن هذا الوضع لم يقتصر على الأسر الحضرية فحسب، بل امتد إلى الأسر الريفية التي عرفت بقدرتها على إحداث التماسك الاجتماعي بين أفراد الأسرة. ومن هنا سعى المعنيون من علماء الاجتماع وواضعي السياسات الاجتماعية إلى فهم طبيعة التغيرات التي طرأت على الأسرة المصرية عامةً، وعلى العلاقات الزوجية على وجه التحديد، وذلك للوقوف على العوامل الفاعلة والمؤثرة على استقرار الأسرة المصرية وتداعيات تلك التغيرات على أعضائها ومن ثم على الاستقرار الاجتماعي بشكل عام.

أولاً– مدخل إلى إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

ذهب منظرو علم الاجتماع، في تحليلاتهم لطبيعة التحولات التي شهدتها المجتمعات البشرية عامةً، والتحولات التي شهدتها الأسرة والعلاقات داخلها، إلى القول بأن هذه التحولات قد نجمت عن سياسات العولمة التي بدأت تظهر منذ النصف الثاني من القرن العشرين. فعلاوة على التحولات الاقتصادية التي هي في الأساس الهدف الأساسي لهذه العملية، القت هذه التحولات الاقتصادية إلى بظلالها على العلاقات الاجتماعية، وفي القلب منها العلاقات الأسرية والزوجية. ففي كتابه المهم،" الطريق الثالث، تجديد الديموقراطية الاجتماعية " أعزى عالم الاجتماع البريطاني انتوني جيدينز تفكك الأسرة في العديد من بلدان العالم إلى القيم الاجتماعية التي أفرزتها العولمة: تزايد المساواة بين الجنسين، تزايد دخول النساء إلى قوة العمل، التغيرات في السلوك الجنسي، والتوقعات الجنسية، والعلاقات المتغيرة بين البيت والعمل(جيدينز، ٢٠١٠: ١٢٨). هذا إلى جانب مجموعة من القيم العامة التي سادت المجتمعات الغربية منذ وأهمها: نمو الفردية، والأنانية، وحالة "الانكماش المدني " التي يمكن ملاحظتها في ضعف الإحساس بالتضامن بين الأفراد، وتفكك علاقات الأسرة والزواج. وفي ذات السياق، أشار عالم الاجتماع الأمريكي "بنجامين باربر" إلى إيديولوجيا الحصول على المتعة، لا متعة استهلاك السلع، بل متعة استهلاك العلاقات، والصور، والمعان(بنجامين باربر، ١٩٩٥)، فتلك هي الصور الأكثر وضوحاً للعولمة الاقتصادية. وقد أشار عالم الاجتماع البولندي زيجمونت باومان إلى نفس المعنى في مرحلة الحداثة السائلة التي تحولت فيها العلاقات من الصلابة إلى السيولة.

لقد أكد التراث البحثي وكذلك الإحصاءات الرسمية، على مستوى العالم وكذلك في مجتمعاتنا العربية ومنها مصـــر، المتعلقة بالطلاق على ما ذهبت اليه نظريات علم الاجتماع من تأثير القيم المصـــاحبة للثقافة الاستهلاكية التي ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي بشكل كبير فى تزايدها ومن ثم زيادة تداعياتها على الأسـرة والمجتمع. جملة القول: لقد باتت ظاهرة الطلاق بين الشـباب فى مصـر تشـكل خطرا حقيقيا على مستقبل الأسرة والمجتمع ومن ثم أصبح هناك ضرورة ملحة في دراسة هذه الظاهرة ووضع تصورات للحد من أثارها، ومن هنا تسـعى هذه الدراسـة إلى التعرف على العوامل الفاعلة في حدوث الطلاق بين الشـباب، والوقوف على طبيعة الظاهرة كما تعكسـها الدراسـات السـابقة والإحصـاءات الرسمية، وهل ثمة فروق بين الريف والحضـــر فيما يتعلق بحجم الظاهرة وأســـبابها، والجهود الرسمية وغير الرسمية في الحد من الظاهرة، من خلال قراءة تحليلية لما توفر من دراسـات وبحوث، وكذلك إحصـاءات رسمية حول ظاهرة الطلاق المبكر بين الشباب وكذلك على دراسة كيفية مع الخبراء والمعنين، وتم ذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

١- ما واقع قضية الطلاق بين الشباب كما تعكسها الإحصاءات، والبحوث؟

٢- ما العوامل الفاعلة (الحاكمة) لظاهرة الطلاق بين فئات الشباب؟

٣- ماالأسباب الظاهرة والكامنة وراء الطلاق بين فئات الشباب؟

٤- هل يرى الشباب ان الطلاق في بعض الحالات "حلاً صحيًا" بدلاً من كونه فشلاً؟

٥- ما أوجه التشابه والاختلاف في الطلاق بين الريف والحضر؟

٦- ما الجهود التي تبذلها مؤسسات الدولة لمواجهة مشكلة الطلاق؟

ثانيًا- تحليل التراث البحثي:

تم الاطلاع على عدد من الدراسات التي أُجريت عن مشكلة الطلاق، ونشرت في كتب أو تقارير أو مجلات، وقد مكنت هذه الدراسـات الباحثة من أن تضـع يدها على أهم القضـايا البحثية في الموضـوع، وأن تُكون صـورة أولية عن أهم الأسـباب التي أكدت عليها الدراسـات السـابقة. وقد جاء عرض الدراسـات السابقة بنمط غير تقليدي من حيث أسماء الباحثين وأهداف دراساتهم ومناهجهم فحسب، بل تبنى العرض مقاربة تحليلة تهتم بتفكيك الرؤى النظرية والمنهجية التي شـــكلت فهم ظاهرة الطلاق في كل دراســـة، مع التركيز على العوامـل الفـاعلـة التي تؤدي إلى إرتفـاع معـدلات الطلاق، ومنهـا العوامـل: (الاجتمـاعيـة، الاقتصـادية، الثقافية، والقانونية)، وبهذا يسـعى هذا العرض إلى ربط النتاج المعرفي السـابق بسـياق الدراسـة الراهنة في محاولة لبناء إطار تفسيري أكثر شمولاً وعمقاً، **ونعرض هذا على النحو التالي:**

- **عوامل السياق الاجتماعي:**

وهي تلك القضايا التي تتعلق بالوضع الاقتصادي للأسرة أو المجتمع، والتي تتضمن بدورها مجموعة من المؤشرات مثل؛ الضغوط الاجتماعية، الضغوط العائلية، تباين القيم والمعتقدات والعادات، أو اختلاف المستوى الاجتماعي للطرفين، كما يدخل أيضًا ضمن السياق عدم قدرة المدونات القانونية ومدى كفائتها فى معالجة كل ما يستجد من متغيرات فى السياق الاجتماعي المتعلق بالزواج. ونعرض فيما يلي لبعض صور تلك العوامل المؤدية للطلاق كما جاءت فى تحليل الدراسات السابقة:

١. **حالة الوضع الاقتصادي للأسرة:** يستحوذ المتغير الاقتصادي على نسبة عالية جدًا بحيث تكاد لا تخلوا دراسة من عينة الدراسات التي تم تحليلها من الإشارة إلى الدور الذى يحدثه العامل الاقتصادي في زيادة فرصة وقوع الطلاق بين الزوجين، إلا أن الدراسات أشارت إلى أن المتغير الاقتصادي غالباً ما يقترن مع متغيرات أخرى مثل الامن والاستقرار المالى والمادي للأسرة، إلا أن التمايزات التي كشفت عنها نتائج التحليل تتضح عند الحديث عن العامل الاقتصادي كمؤشر على مستوى الدخل المنخفض أو مستوى الدخل المرتفع، والتي ترتبط بها نوع محدد من المشكلات بحسب درجة الدخل، وتتشابه معها فى نفس القضية نوع المهنة التي يعمل فيها الزوج. ومن الممكن أن نجد أن بعض حالات الطلاق التي ترتبت على من لا يعملون او البطالة بأنوعها، وكانت العوامل والمشكلات التي تؤدى إلى الطلاق متشابهة فى كل حالات شرط توافر متغير البطالة لدى الزوج، كما كان لخروج المرأة إلى العمل المأجور الذي سهل عليها العيش بمفردها في ظل استقلالها اقتصادياً دور فى بروز الطلاق كحل لتحقيق مبدأ التحرر.

٢. **اختلاف العادات والتقاليد بين الزوجين:** يؤدى إلى حدوث حالة من عدم التوافق بين الزوجين، ويواكب هذا الحدث ويدعمه، عدم قدرة السياق الذي يعيش فيه الزوجان على احتواء تلك التباينات بما يؤدى فى النهاية إلى الطلاق.

٣. **غياب التنشئة السليمة:** وهو ما يمتد أثره فى المستقبل فطفل اليوم ان تعرضت اسرته للطلاق، ومر بمجموعة من خبرات التنشئة السالبة، تزازد فرصته دون أقرانه فى أن يكون هو حالة طلاق فى المستقبل.

٤. **إقامة الزوجين بمنزل مشترك مع الأهل:** واحدة من المشكلات التي لاحظنا تكراراها فى أغلب الدراسات؛ كون أن الاقامة المشتركة مع الأهل تسهم في زيادة حجم المشكلات التي تعترض حياة الزوجين سواء أكان هذا التدخل إيجابياً أم سلبياً، ذلك أن الزوج لو كان تمكن من توفير سكن ومعيشة مستقلة عن معيشة والديه، وكان يعيش فى منزل مستقل كان يستطيع تفادي وقوع الطلاق.

٥. **تدخل الأهل فى حياة الزوجين:** يأتي هذا السبب بمثابة امتداد للمتغير للسابق، كونه الأكثر اشتراكا فى المتغيرات المحركة للطلاق الذي لا يحقق نتيجة منفرداً، ويحدث بالتفاعل مع متغيرات أخرى أهمها السكن المشترك مع عائلة الزوج، أو ضعف شخصية أحد الزوجين، وغالباً ما تكون تلك التدخلات من قبل والدة، أو والد الزوج، وإخوته البنات.

٦. **متغير العمر:** تؤكد نتائج التحليل على أن متغير العمر كان له دور فى توجية الزوجين نحو الطلاق، إلا أن الملاحظ أن متغير العمر يصبح غير فاعل إذا ما ارتفع مستوى المعرفة لدى الزوجين بأهمية الأسرة وآليات تحمل المسؤولية والتكيف مع السياق الحاكم للأسرة.

٧. **تأثير الإعلام على العلاقة الزوجية:** إن الصور النمطية التي يقدمها الإعلام واحدا من الأسباب التي أدت إلى حدوث الطلاق عبر ما تبثه بعض القنوات الفضائية من مسلسلات وأفلام، سواء كانت محلية أو خارجية، وتكمن الخطورة في ما تحمله تلك المسلسلات من قيم، مخالفة للواقع وثقافة خاطئة لا تتناسب والسياق الحقيقي لمجتمعنا العربي، ويزيد من شدة التأثير هذه؛ حالة المحاكاة التي تأمل الفتاة والفتى فى العمل عليها قبل الزواج، بل وامتد الأمر إلى أن يحاول الأزواج تحقيقة فى حيواتهم الخاصة عبر عقد المقارنة غير العادلة بين ما يرونه وما يعيشونه، وهو ما يدعم مجموعة من القضايا مثل خروج الخلاف بين الزوجين من دائرته الضيقة إلى دائرته الواسعة: دوائر الانحلال الأخلاقي وتفشي ظاهرة العري والاختلاط غير المقنن، وغيرها من تبعات الاعلام، فضلا عن أنه ساهم في غرس مجموعة من الأفكار التي ساهمت في تحلل مجموعة من القيم الجماعية حيث الاتجاه نحو القيم الفردية. وأن اختياراته تتحدّد إلى حد كبير بما يحقق له زيادة المنفعة، والفائدة، وتقليص الخسائر والتكلفة.

٨. **غياب الوازع الديني:** يأتى هذا المتغير فى درجة لا تقل خطورة عن سابقة والتي تتجلى فى عدة صور منها، عدم استحضار الجانب التعبدي في الزواج مع التركيز على الجانب المادي والجنسي على حساب الجانب الديني والأخلاقي، عدم الالتزام بأحكام الأسرة المنصوص عليها في التشريع الديني.

– عوامل تتصل بالنمط الحياتي للأسرة:

وهي تشمل تلك الخلافات التي تقوم بين الطرفين حول الأهداف والقيم والتوجهات بين الشريكين، ويمكن أن تؤدي إلى عدم التفاهم والتوافق في العلاقة، ومن ثم انتعاش حالة الصراع وامتدادها إلى مستويات أكبر من ان يستوعبها طرفي النزاع. وتنسدل عنها مجموعة من الاشكاليات مثل:

١. **سعي الزوجة المستمر للتحرر:** ما يجعل النظر إلى الزواج ليس لكونه وسيلة لتحقيق الضمان

الاقتصادي أو الأمني، فقد اعطي للزوجة حرية أكبر من سابقتها، ما جعل دور الأسرة باهتاً فى حياة المرأة، وأضفى عليها شخصية أكثر تحكمية، فقادها إلى النظر نظرة دونية إلى زوجها ، فضلا عن اهمالها امورها المنزلية لحساب حياتها الجديدة.

٢. **التراجع الفكرى للزوجين**، وعدم تنمية المهارات الحياتية التي تدفع الزوجين على التكيف، فيساهم كون الزوجين غير قادرين على تحمل المسؤولية ولا يمتلكون المهارات اللازمة لذلك.

٣. **عدم التكافؤ بين الزوجين**: من مختلف النواحي الاقتصادية والجنسية، والتعليمية من شأنها أن تؤدى الى عدم التوافق فى أكثر من جانب من جوانب الحياة.

٤. **تعدد المطالب والإسراف المادي حب التظاهر الاجتماعي**: مجموعة من القيم السالبة التي تفرضها صور النمو الحضري واعتباره اسلوب حياة هى فى جملتها مجموعة من لتغيرات التى بدورها خلقت واقعا اجتماعيًا جديدًا يختلف كما ونوعاً عما كان سائدا قبله، يبرز أكثرها فى تبني قيم وثقافة الاستهلاك.

٥. **أسلوب الاختيار**: والتي غالبا ما تنحسر فى اسلوبين تقليدية أو معاصرة، له أثر فى استمرار الزواج ومدى اتساق الطريقة مع ثقافة الزوجين، كما ان فترة ما قبل الزواج وطول مدة الخطوبة يزيد من فرصة نجاح فترة الزواج.

٦. **عدم الموازنة بين الحياة الشخصية والحياة الأسرية**: ويترتب عليها تغير الأدوار وتبدلها، ما يدخل الأفراد فى دائرة تداخل ومن ثم عدم قدرة على التوفيق فيما بين الطرفين فى الأدوار وغالبا ما تكون تبعات ذلك على الأبناء.

– قضايا التواصل النفسي والاجتماعي:

تأتي هذه القضية كامتداد للمشكلات التي ترتبط بنمط الحياة التي يعيشها الأفراد، إذ أنها تصف تلك المشكلات القائمة على درجة التواصل والتفاهم بين الزوجين، مثل عدم القدرة على التحدث بصراحة وصدق أو عدم القدرة على الاستماع بشكل فعال. ما يدخل تحت صورة من صور الخداع بين طرفين متطورة أن نصل إلى حالة شخصية متحايلة على المجتمع ككل.

١. **الوسائل التكنولوجية الحديثة**: لقد خلقت وسائل التكنولوجيا الحديثة نمط جديد من أنماط التواصل الاجتماعي، وعلى الرغم من المميزات التي تتيحها تلك الوسائل، وتأتي على قائمة أولوياتها وسائل التواصل الاجتماعي، التي خلقت بدورها نمط اتصالي افتراضي لا يعمل على تقوية الروابط بين الزوجين أو بين الأسرة، بقدر ما أنه يخلق حالة من الوهم، يترتب عليها فجوة وجمود فى التواصل، فليجأ أحد الزوجين أو كلاهما إلى إقامة علاقات مشبوهة من خلال وجود التقنيات الحديثة التي دخلت مجتمعنا مؤخرا وسهلت مثل هذه الأمور ومنها الموبايل والذي كان له تأثيرا مليا في ازدياد الشكوك بين المتزوجين ومن ثم حدوث المشاكل، فضلا عن الانترنيت وغرف الدردشة والمواقع الجديدة والتي يستم

منها تبادل الصور الشخصية والأفكار والرسائل وتنمي الشكوك، فمثل تلك الوسائل التي سخرت لخدمة الإنسان قد كانت سببًا للعديد من حالات الطلاق من خلال إثارة الشك والريبة بين الزوجين.

٢. **ضعف شخصية الزوج**، يخلق نمط ضعف شخصية أحد الزوجين نمط اتصال مهزوز يسمح بدخول أطراف اتصال أخرى فى علاقة لا تقوم إلا على هاذين الطرفين، ما يترتب عليه عدة مشكلات منها رغبة الزوجة في العودة لبيت الزوجية بعد الاختلاف مع الزوج، سرعة الانفعال وتكراره وغياب الحوار بين أفراد الأسرة.

٣. **سوء العلاقة بين الزوجة والحماة**: قد تتدخل الحماة في شؤون الزوجين أو قد تكون (الكنة) لا تحسن التفاهم والتعايش مع الآخرين كأن تكون سليطة اللسان مثلاً، أو ماشابه ذلك. وكانت نسبة من أقادا مع الأهل من أفراد العينة وتم طلاقهم.

٤. **استخدام العنف**: التوتر الدائم بين الزوجين، ومرد هذا التوتر إلى عدم توفر المقومات الأساسية لاستمرار الحياة الزوجية، اختلاف فلسفة تفكير كلا الزوجين وعدم انسجامهم، طغيان شخصية الزوج بالأسرة، ما يترتب عليه أن تتعرض الزوجة إلى الإهانة والسخرية والضرب وانتشار المشاكل الزوجية فيما بين الأهل والأقارب.

٥. **غياب قيمة الاحترام بين الزوجين**: هناك بعض من الأزواج وخاصة من جيل الشباب من لا يقدر معنى الحياة الزوجية، فلا توجد حياة خالية من المشكلات الاجتماعية اليومية إلا أن هناك من يستخدم العنف ضد زوجته كالاهانة أمام الأبناء أو أمام أهله والشتم، بل الضرب بشكل مستمر واستعمال النابية بين الزوجين يؤدي إلى فقدان الحب وتأزم الأمور وبالتالي بكره الواحد منهما الأخير هذا مما يكون سببا لحدوث الطلاق.

- **العوامل ذات الأبعاد العاطفية**

تشمل هذه العوامل عدم الرضا عن العلاقة، وعدم الشعور بالتقدير والاحترام، والغيرة المفرطة والتحكم المفرط، مع فقدان الرغبة الجنسية وصعوبة التوافق الجنسي، والاضطرابات الجنسية.

١. **الإهمال العاطفي**: يعد من الأسباب التي يمكن أن تحدث الخلافات والمشكلات بين الزوجين الذي يكون مصدره سوء الانسجام ما بين الزوج والزوجة؛ فهناك من الأزواج من يعانون من هذه المشكلة خصوصا عندما تتجاوز الزوجة من الأربعينات وقد تعبت من مسؤولية تربية الأبناء فلا تميل إلى الاهتمام بهذا الجانب مما يثير غضب الزوج واستيائه فتكثر المشاهدات بينهما والتي تؤدي به إلى اللجوء إلى البديل والتي يمكن أن يكون سببا إلى حدوث الطلاق.

٢. **الإجهاد النفسي والمشاكل الزوجية** يمثلان سبباً رئيسياً للطلاق في بعض المجتمعات العربية.

٣. **عدم التوافق الجنسي بين الزوجين:** يؤدى الى ارتفاع حدة الخلافات بينهما، ومن ثم يؤدي إلى الخيانة أو زواج ثانية ومن الطلاق.

٤. **عدم القدرة على إشباع حاجاته العاطفية،** لقد اشارت الدراسات أن الزوجة هى من يقع عليها هذا العبءالأمر الذي يخلق لدى الزوج الرغبة في الزواج من إمرأة أخرى.

٥- قضايا الثقة: وهي تشمل الغيرة الزائدة والشكوك في الشريك وانعدام الثقة فيه، وفقدان ثقة الشخص في نفسه ما يسمح لدخول أطراف خاجية كالأهل او القارب والأصدقاء فيما يخص قضايا الزوجين، وارتفاع معدلات التخوين والذي يعد بحد ذاته مدخلاً يسقط العلاقة ويضعف أى روابط بين أطراف الزواج، بل وأطراف المجتمع ككل.

٥. **الغيرة،** تمثل الغيرة وأحدة من أهم النشمرات التي تترتب على عدم الثقة، وعدم السواء النفسي لأحد الزوجين، والتي تدعمها مجموعة من المتغيرات مثل عدم الانسجام العاطفي والجنسي بين الزوجين، الشك الدائم، حتى وان كان هناك من يدعى انه كان معتدلاً فى شكوكه إلا أنها تبقى شكوك غير مبرره فى أحيان كثيرة.

٦. **الخيانة الزوجية:** والتي تمثل نتيجة طبيعية للمتغير لغياب الثقة، والتي عرفت انتشارا كبيرا تحت تأثير والاتصال الحديثة الأمر الذي جعلها واحدة من الأسباب التي يمكن أن تحطم كيان الأسرة فيحدث الطلاق.

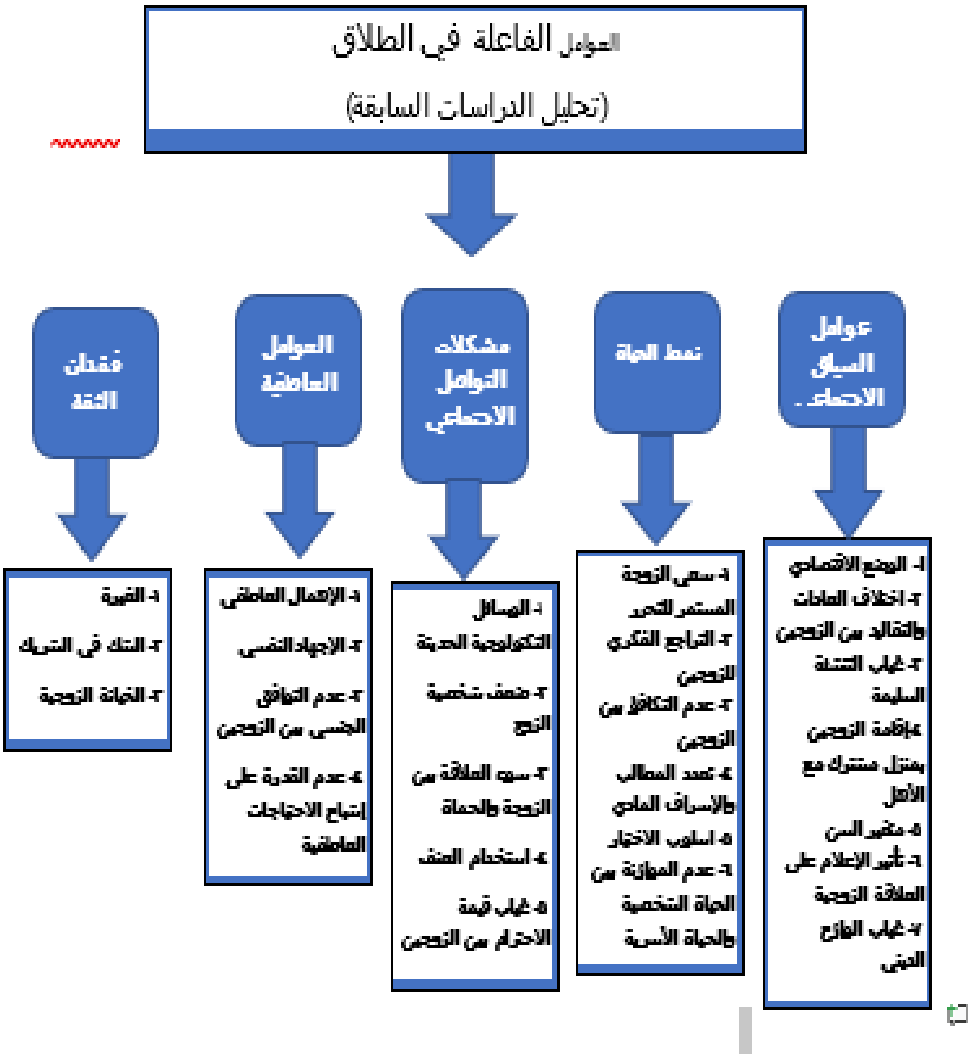

كشف تحليل الدراسات السابقة عن أن مشكلة الطلاق مشكلة معقدة وذات أبعاد متعددة ومتشابكة تبدأ بالسياق التي ينشأ فيه شريكا الحياة، وتنتهي بعلاقات الثقة ومستوى المشاعر العاطفية، مروراً بعوامل تتصل بنمط حياة الأسرة ومشكلات التواصل بين شريكي الحياة وانتهاء بفقدان الثقة.

ثالثًا – مفاهيم الدراسة:

١- **الطلاق:** الطلاق هو ظاهرة عامة في مختلف المجتمعات، وواسعة الانتشار، والطلاق (أبغض الحلال) لما يترتب عليه من آثار سلبية اجتماعية ونفسية واقتصادية على الفرد والمجتمع (غزوة فيصل كاظم، ٢٠١٧: ١٣٤). تعريف الطلاق إجرائيًا: هو وقوع الطلاق في السنوات الأولى من الزواج، وغالبًا ما يحدث بين فئة الشباب الذين لم يمضوا وقتًا طويلًا في الحياة الزوجية.

٢- العوامل الفاعلة إجرائيًا: هي المتغيرات والمحددات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والثقافية التي تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في ارتفاع معدلات الطلاق بين الشباب.

رابعًا– الإطار النظري للدراسة:

أشار غالبية علماء الاجتماع في معرض حديثهم عن العولمة وتداعياتها إلى الدور الذي لعبته العولمة في تحولات الزمان والمكان، والعلاقات بين البشر، خاصةً وأن أحد تعريفات العولمة أنها: " وضعاً إجتماعياً في جميع أنحاء العالم بحيث ما يحدث في أي جزء من أجزاء العالم، يمكن أن تكون له نتائج هائلة وعامة، غير مقصودة بالنسبة لعديد،أو لكل، الأجزاء الأخرى من المعمورة. ويتصل كل جزء من العالم بالأجزاء الأخرى بطرق معقدة لا تعد ولا تحصى. في مثل هذا الموقف، تصبح حياة كل فرد مرتبطة بحياة الآخرين على الكوكب، ولكن غالباً بطرق معقدة تظل إلى حد كبير مخفية أو من الصعب رؤيتها بشكل كامل" (سامية قدري، ٢٠١٩). إن هذا التعقيد الذي يحيط بالعولمة يمكن أن يفسر لنا الكثير من الظواهر التي نعجز عن تفسيرها وما آلت إليه وتداعياتها على حياة البشر.

لعل أول من أشار إلى مخاطر العولمة هو عالم الاجتماع الألماني أورليش بيك، في كتابه المعنون:" مجتمع المخاطر العالمي" الذي صدر عام ١٩٦٢، قبل أن يصل الينا المفهوم وقبل أن نلمس تداعياته على حياتنا. على الرغم من أن بيك ركز على المخاطر البيئية (أوريرلش بيك، ٢٠٠٦) ، إلا أنه أشار في مواضع عدة إلى مخاطر العولمة على الحياة الاجتماعية. كما تناولت جلّ أعمال عالم الاجتماع البريطاني "إنتوني جيدنز" تأثيرات العولمة على العلاقات الاجتماعية، خاصةً ما يتعلق بتفكك الاسرة من خلال مفهومه عن "الانكماش المدني"، الذي يشير إلى ضعف الروابط وتفكك العلاقات التقليدية، ويؤكد جيدنز أن هذا الانكماش لا يعود بالضرورة إلى عوامل اقتصادية، وإنما إلى نمو الفردية والأنانية. هذا، ويذهب عالم الاجتماع الأمريكي بنجامين باربر إلى أن "إيديولوجيا الحصول على المتعة" التي فرضتها الثقافة الاستهلاكية هي المسؤولة عن التغير في القيم الاجتماعية التقليدية (بنجامين باربر، ١٩٩٥). وفي ذات السياق، حلل عالم الاجتماع البولندي زيجمونت باومان التحلل في العلاقات والولاءات التقليدية، وعلى رأسها العلاقات

الزوجية، إلى حالة السيولة التي أصابت المجتمعات الحديثة (زيجمونت باومان،٢٠١٦) فبعد أن كانت هذه العلاقات تتميز بالصلابة، تحولت إلى السيولة ولم يعد بالإمكان إعادتها إلى ما كانت عليه قبل.

لقد تناول هؤلاء العلماء قضية التفكك الأسري ، خاصةً بين الأجيال الجديدة، والعوامل المؤثرة والفاعلة في زيادتها، تلك العوامل التي أفرزتها العولمة، وقد أعزى ذلك إلى العوامل التالية:

- الثقافة الإستهلاكية، التي حولت الإجبار إلى إدمان ، ففي ظل الثقافة الإستهلاكية لا يمكن أن تختار إلا أن تختار(باربر) من خلال تحطيم العوائق أو التخلص منها (باومان)، وفي هذا الصدد يقول باومان: بعد أن كانت الحاجة هي أصل الصلابة في المجتمع التاسع عشر(عصر الحداثة) تحولت إلى الرغبة التي تفوقها السيولة (باومان، ٢٠١٦).
- الفردية، ارتبطت الفردية بالنزعة الإستهلاكية، خاصةً بعد أن تحول العالم بكل أحياؤه وجماداته إلى موضوعات للاستهلاك تفقد نفعها بمجرد استخدامها، تفقد سحرها وجاذبيتها وإغرائها وتتشكل معايير تقييم الأفراد وفق قدرتهم على الاستهلاك؛ أي أنه كلما استهلكت أرتفعت قيمتك (أنظر باومان، الحياة السائلة والأزمنة السائلة).
- التحرر، ويشير إلى استسلام الناس للمجتمع وإشباع معاييره، وإلا تعرضوا لمعاناة نفسية تعيقهم عن اتخاذ القرارات، ومن ثم يعيشون في حالة من الشك، والخوف، وعدم الأمان، والتحرر عكس الحرية، لأن الحرية قائمة على القيم التي نادى بها المفكرون قديما.
- تحلل مفهوم الجماعة، لقد كانت الجماعة هي محور حياة الفرد: جماعة الأسرة، جماعة الأصدقاء، جماعة الجيرة، فالفرد اعتاد أن يكون في جماعة يأوي إليها ويلوذ بها، إلا أن هذه الفكرة باتت أسطورة في عصر العولمة أو الحداثة السائلة أو ما بعد الحداثة. لقد تحلل مفهوم الحداثة وتحللت معه الروابط الأسرية وأصبحت العلاقات العابرة أكثر فائدة للناس من الارتباطات طويلة المدى، وتحولت العلاقات من الزواج إلى المعاشرة؛ فالعبارة القديمة "لا يفرقنا إلا الموت" صارت عرضة للفسخ من جانب واحد عندما يكتشف أحد طرفي العقد فرصة للخروج من العلاقة تفوق محاولة إنقاذها بأي ثمن وبغير حساب. لقد حولت الحداثة الثانية أو مابعد الحداثة أو بتعبير باومان الحداثة السائلة العلاقات الوجدانية من الديمومة والعفوية والتلقائية العاطفية إلى علاقات عابرة حيث المدى القصير التي تقوم عليه حسابات المجتمع الاستهلاكي الحديث ، وتحويل كل شيء قديم إلى شيء مستهجن: المشاعر، الأجساد، الصلات.

لقد زاد من هذا الوضع سيطرة العالم الافتراضي؛ فقد ساهمت تكنولوجيا التواصل الاجتماعي في سهولة الاستغناء عن الروابط والعلاقات الإنسانية، بما في ذلك أكثر العلاقات حميمية، لقد صار الزواج في زمن الاستهلاك يفيض بامال ليس بامكاننا تحقيقها لأنها فقدت الأسس التي تقوم عليها.

خامسًا– الاجراءات المنهجية للدراسة

١- **منهج الدراسة:** اعتمدت الدراسة على المنهج الكيفي التحليلي، الذي يُعد مناسبًا لفهم الأبعاد الاجتماعية والنفسية والثقافية المرتبطة بظاهرة الطلاق بين الشباب. ويساعد هذا المنهج في تفسير الظاهرة بصورة أعمق من خلال روايات وتجارب الأفراد، وتحليل السياقات التي تحدث فيها.

٢– أدوات جمع البيانات استخدمت الدراسة أداتين رئيسيتين (المقابلات والسرديات):

أ. المقابلات المتعمقة (In-depth Interviews):

أُجريت مع ١٠ حالات من المطلقين والمطلقات من خلفيات اجتماعية واقتصادية وتعليمية متنوعة ومن مناطق حضرية وريفية. تم اختيار الحالات بعناية لضمان تمثيل التنوع في النوع الاجتماعي، والمحافظة، والمستوى التعليمي. تركزت المقابلات على: ظروف الزواج، أسباب الطلاق، تداعيات ما بعد الطلاق، وتصورات الأفراد حول الظاهرة، **هذا بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع الخبراء والمؤسسات المعنية:** شملت ممثلين عن: وزارة التضامن الاجتماعي، وزارة الأوقاف، المجلس القومي للمرأة، المجلس القومي للطفولة والأمومة، الأزهر، والكنيسة. هدفت إلى التعرف على الجهود الرسمية والمؤسسية في مواجهة الظاهرة.

ب. السرديات (Narratives): تم الاعتماد على أداة السرد القصصي مع ٥٦ حالة طلاق سرد فيها الأفراد تجاربهم الشخصية. تُعد السرديات أداة فعالة لفهم المشاعر والتفاعلات الاجتماعية المعقدة.

٣– مصادر جمع البيانات: انقسمت مصادر جمع البيانات إلى مصدرين:

أ. **بيانات أولية:** من خلال المقابلات الفردية والسرديات الشخصية.

ب. **بيانات ثانوية:** من خلال مراجعة الأدبيات السابقة، والدراسات العلمية، والإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وتقارير المؤسسات المجتمعية والبحثية.

٤– العينة: تم اختيار عينة قصدية تضم مطلقين ومطلقات تتراوح أعمارهم بين ٢٧ و٤٢ عامًا، من خلفيات متنوعة (حضر/ريف، جامعي/متوسط، ذكور/إناث). تميزت العينة بتنوعها في عدد الأبناء، مرات الطلاق، ومكان الإقامة، مما أتاح تنوعًا في الخبرات المدروسة.

البيانات الاساسية لحالات المقابلة المتعمقة:-

قد روعي في إختيار أفراد العينة بأن يكونوا منمن خاضوا تجربة الطلاق، وروعي أيضاً التنوع من حيث: النوع الاجتماعي، والسن ومحل الإقامة ...، وذلك على النحو االذي يعكسه الجداول التالية:

جدول (١) يوضح خصائص عينة الدراسة منمن طُبق معهم دليل المقابلة المتعمقة

حالات المقابلة	الاسم	السن	النوع	الاقامة	التعليم	تاريخ الزواج	تاريخ الطلاق	مرات الطلاق	عدد الابناء	المحافظة
١	محمد	٤١	ذكر	حضر	جامعي	٢٠٠٩	٢٠١٧	١	١	القاهرة
٢	ح	٣٧	انثي	حضر	دبلوم	٢٠١١	٢٠١٦	١	١	اسوان
٣	مايسة	٢٧	انثي	ريف	جامعي	٢٠١٤	٢٠١٦	١	١	سوهاج
٤	محمد	٣٥	ذكر	حضر	جامعي	٢٠١٣	٢٠١٨	١	١	سوهاج
٥	ناصر	٤٢	ذكر	حضر	جامعي	٢٠١٠ ٢٠١٩	٢٠١٨ ٢٠٢٢	٢	٢	المنيا
٦	سناء	٣٩	انثى	ريف	دبلوم	٢٠٠٥	٢٠١٢	١	٣	سوهاج
٧	م	٣٦	انثى	ريف	جامعي	٢٠١٢	٢٠١٧ ٢٠٢٢	٢	٤	سوهاج
٨	سمر	٣٣	انثي	حضر	جامعي	٢٠١٠	٢٠١١	١	١	القاهرة
٩	حازم	٣٢	ذكر	حضر	جامعي	٢٠١٣	٢٠١٤	١	-	سوهاج
١٠	اكرام	٣٠	انثى	حضر	ثانوي عام	٢٠٠٤	٢٠٠٧	١	-	سوهاج

كما تم أيضًا إجراء عدد من المقابلات المتعمقة مع عدد من الخبراء في بالمؤسسات والوزارات التي لديها إهتمام بالمشكلة، ومنها وزارة التضامن الاجتماعي، والمجلس القومي للطفولة والأمومة، والمجلس القومي للمرأة، ومجلس حقوق الإنسان، والأزهر، والكنيسة. للتعرف على الجهود التي تقوم بها تلك المؤسسات، والبحوث التي أخرجتها حول الموضوع، الأمر الذي أتاح الفرصة لفهم جميع الجوانب الخاصة بظاهرة الطلاق والوقوف على آخر مستجداتها من أكثر من زاوية، وقد افادت المقابلات في التعرف على الجهود المختلفة التي تُبذل لمواجهة مشكلة الطلاق. وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

بيان المقابلات	الجهة	اسماء الحضور
المقابلة الأولى ٢٠٢٣/٢/٦	مركز بصيرة	د. حنان جرجس
	المجلس القومي للمرأة	ا. أمل توفيق
المقابلة الثانية ٢٠٢٣/٢/١٩	أستاذ مساعد علم الاجتماع بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية	د. وليد رشاد
	مدير المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية	د. مندور عبد السلام
	مساعد وزير التربية والتعليم والتعليم الفنى لشئون المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية	أ. جيهان كمال
المقابلة الثالثة	مركزحماية الطفل	د. سمية الألفي
المقابلة الرابعة ٢٠٢٣/٣/٢٦،	وزارة التضامن	أ. ممدوح ناجح
المقابلة الخامسة ٢٠٢٣/٣/٢٧	وزارة الأوقاف	د. أيمن أبوعمر
	دار الافتاء العالمية	د. أسامة الحديدي

٢. **سرديات الطلاق:** يعتبر إستخدام السرديات Narratives من الأدوات المنهجية الحديثة في العلوم الاجتماعية، وهي تعتمد على إعطاء الأشخاص فرصة للحكي، وعرض ظروفهم كما حدثت. وقد إعتمدت الدراسة هذه الأداة فتم سماع عدد ٥٦ حالة طلاق من الذكور والإناث، كل يسرد واقعة الطلاق، فيحكي عن الظروف التي أدت إليها، وكيف تم التوصل إلى قرار الطلاق، وكيف وقع، وماهو الوضع الآن بالنسبة للطرفين.

وقد أفادت الدراسة الكيفية بشقيها في تقديم صورة شاملة، فيها تفاصيل عن حدوث الطلاق وأسبابه.

سادساً: نتائج الدراسة الميدانية:

١. واقع مشكلة الطلاق في المجتمع المصري من خلال بيانات الدراسة الميدانية (الكيفية)

ونعرض فيما يلي لنتائج البحث الميداني الكيفي من خلال عرض نظرة عامة على أحوال المطلقين/ المطلقات من أفراد العينة، **وذلك على النحو الآتي:**

١. ظروف الطلاق:

أ. ظروف التعرف على شريك الحياة:

أكدت أغلب الحالات التي تمت مقابلتها عدم وضوح معايير لديهم لاختيار شريك الحياة وأن التعرف على الشريك كان عن طريق ترشيحات الاهل (اختيار المتاح) وأغلب الزيجات كانت عن طريق زواج الأقارب والصالونات وترشيحات المعارف والأصدقاء، بحيث تبدو أسس العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع هي الفاعلة، وتجعل قرار الزواج قرار اجتماعي أكثر من كونه قرار فرديً خاص، قرار يُتخذ بمعونة أهل الزوجين، ويعد الإقناع والتوفيق بين الطرفين من صميم دور الأم والأخوات اللواتي يأخذن على عاتقهن المبادرة والنقد

مقولة إحدى المبحوثات في المقابلات المتعمقة

أنا اتجوزت كبيرة في السن كان عندي ٤٢ سنة، وهو كان أصغر مني كان عنده ٣٥ سنة،

أمه كانت تبقى بنت خالي، وبصراحة كانت جوازة طمع، هما كان حالهم على القد خالص

وهو وصل لسن الجواز ومش هايقدر يجيب شقة وأنا كنت مبسوطة وعندي بيت ملك

وفلوس في البنك، وبصراحة كان قطر الزواج فاتني ونفسي أبقى أم فقبلت إني أتجوزه،

وهو كان ظاهر إنه طيب وكويس وراضي بفرق السن، لكن لما اتقفل علينا باب ظهر

على حقيقته، كان طمعان فيا وأنا كمان تابعت كتير مع الدكاتره عشان الخلفة وماحصلش نصيب الحمد لله، وانفصلنا بعد ٣ سن

الإيجابي ويعملن على اتخاذ قرار القبول، وقد تبين أن مجمل حالات الطلاق التي تمت دراستها اعتمدت في قنواتها الزواجية على النساء من الطرفين بعيداً عن المعرفة الفردية المباشرة للشاب والفتاة. وتكون المعلومات غير متوفرة بشكل كافي فيأتي القرار ليس مبنيا معلومات كافية وتتم الموافقة دون التفكير في المميزات والعيوب لدي الشريك ودون تقييم لمدي التوافق بينهما، وحتى الحالتان اللاتي تزوجتا عن حب واختيار لم يكن لديها أسباب واضحة لهذا الاختيار، وربما المعيار الوحيد الواضح والحاكم للاختيار هو المعيار الاقتصادي، ما بين اختيار الذكور للفتاة التي تتناسب مع ظروفه الاقتصادية، أو التي سوف تتيح له حياة اقتصادية أفضل، واختيار الفتيات للشريك الذي يعمل بالخارج أو يمتلك مسكن مناسب ..الخ. ويتضح ذلك من أقوال حالات الدراسة وذلك على النحو التالي:

وصفت إحدى المبحوثات **(ح٢ في الجدول)** ظروف تعرفها على شريك حياتها قائلة: كان ابن خالتي، واخته كانت متجوزة من أخويا يعني نظام بدل، ومن واحنا صغيرين كانوا بيقولوا ان احننا لبعض ومتربيين على كده ولما كبرنا وبدا يفكر في الجواز خالتي طلبتني ليه ووافقنا". ووصف أحد المبحوثين **(ح٥ في الجدول)** ظروف زواجة وطريقة إختيار شريكة الحياة قائلاً: الجوازة الاولى كنت بدور على عروسة وهي قريبتنا من بعيد كنت اعرفها في نطاق العيلية يعنى لكن ما اتعاملتش معاها ولا كان في علاقة بينا قبل كده، اختي اللى لفت نظري ليها لما قررت اتجوز قالتلي ايه رايك تشوف فلانة وانا قولتلها تمام واتجوزنا وخلفنا وكان في مشاكل اطلقنا، وبعدها اتجوزت واحدة تانى انا اللى اخترتها عرفتها من على النت واتقابلنا واتكلمنا واتجوزتها كنت عايش بره مصر وفي مركز مرموق ولما قررت ارجع مصر هي رفضت وانفصلنا". **وذكرت أخرى (ح٨)** "انا من سوهاج وهو من القاهرة ،كان جيران عمتي في القاهرة ولما سافرت فرح ابن عمتي هو شافني هناك وكلم عمتي واتقدملي،وعمتي فضلت تقنع في ماما، وانا بصراحة فرحت انه معاه شقه تمليك في مصر ده السبب اللى خلاني اوافق من غير تفكير". ومما سبق يتضح أن اختيار الشريك تم دون وضع أسس سليمة للبناء الأسري؛ ويعد ذلك من أخطر التهديدات التي تتعرض لها الأسرة وتنذر بهدمها.

ب. ظروف الخطوبة وهل كان بها مشكلات:

من المتعارف عليه أن فترات الخطوبة وجدت لتقييم العلاقة واكتشاف مدى التوافق بين الطرفين والتعارف بشكل تفصيلي، حتى يكون قرار الزواج عن قناعة وعن دراسة من خلال المواقف والممارسات، إلا أن حالات الدراسة ذهبت في ذلك إلى:

حيث **ذكر ناصـــر (ح٥)** بأن فترة الخطوبة دي كله بيضـــحك على كله فيها، مافيش حاجة بتظهر على حقيقتها غير لما يتقفل عليكم الباب، وتبدأ العند والنكد وتدخلات الاهل وكل واحد بيظهر على حقيقته بدون تكليف ولا تجمل، **ويؤكد على ذلك محمد (ح١)** فقد قال: في الخطوبة كنا متفاهمين خالص وما كنش في اي مشاكل، لان امها كانت عايزة تجوزها، ولما اتجوزنا بدأت تظهر المشاكل بسبب تدخلات امها بينا في كل كبيرة وصـــغيرة. **وأضـــافت سمر (ح٨) قائلة** "ايام الخطوبة دى كانت الحياة بمبي كنا نتكلم فون كتير ونحلم بدنيتنا سوا وهو كان بعيد في القاهرة وانا في سوهاج جالي مرتين بس في الاعياد ماكنش في مجال لمشـــاكل بس هو كان بيغير عليا مش بيحبنى اخرج كتير ولا البس واعمل ميكب وكده وانا في الجامعة وانا كنت بسمع كلامه مش بعمل مشاكل". **بينما قال حازم (ح٩)** بأن المشاكل بتظهر بعد الجواز لما يحصل فتور في العلاقة لكن الخطوبة بيكون كلها حب ورومانسية، حتى لو مافيش حب بينهم اصـــلا لكن لازم يبقى الكلام حلو". وفي حين **ذكرت مايســـة (ح٣)** "انا مالحقيتش اعمل خطوبة اصلا كل حاجة جات بسرعة هو كان مسافر السعودية ونازل اجازة عشان يخطب ويتجوز، الخطوبة كانت شهرين تقريبا وكان لما بيزورني في البيت اخواتي بيكونوا معانا ويدوب جهزت حاجاتي وكتبنا الكتاب وأخدني وسافرنا ورجعنا اجازة واحدة خلال اول سنة جواز اطلقنا بعدها على طول". **أما سمر (ح٨)** فقد قالت كنا نتكلم فون كتير لكن ما كنش في تعامل مباشـــر عشان اعرف اقيمه هو كان في القاهرة وانا في سوهاج واكيد صعب انه يجي لي باستمرار، جالي مرتين بس في الاعياد وكانت زيارة عائلية في وجود امه وامي واخواتي وبعد كده المرة التالتة كانت وقت الفرح".

قالت إحدى المبحوثات: فترة الخطوبة دي كانت أحلي فترة بينا هو كان بيحبني وماكنش بيزعلنى خالص، لكن امه واخواته البنات كانوا غيرانين من حبه ليا جدا وكانوا على طول بيحاولوا يخربوا علينا ويدخلوا في امورنا وهو مشـــكلته انه كان بيعملهم حساب فكان بيخبي عليهم لو جابلي هدية او خرجني نتفسح سوا عشان يريح دماغه منهم بس انا كنت بضايق من كده عشان كان المفروض يقلهم انتوا مالكم وكان لازم اخد موقف من البداية لانهم فضـــلوا طبعا يدخلوا في كل امورنا بعد الجواز".

يتضح من حديث أفراد العينة بأن قصر فترات الخطوبة وحرص الطرفين خلالها بإظهار الجوانب الإيجابية في شخصيتيهما، والتغافل عن السلبيات والعيوب في سمات كل طرف، وأيضاً التغاضي عن المشكلات العارضة التي تواجههما وعدم الوقوف على أسبابها الحقيقية يجعلهما يصطدمان بطبيعة الشخصية الحقيقية

بعد الزواج. كما أن الوتيرة السـريعة للحياة من حولنا لم تترك للشـباب فرص زمنية كافية لتقييم علاقات الارتباط، حيث تراوحت فترات الخطوبة ما بين شـهرين إلى ثمان أشـهر، وهي فترة غير كافية للتعارف مابين الخطيبين بصـورة جيدة، فضـلاً عن ما يتعرض له الخطيبان من تدخل في شـؤونهم من قبل أسـرتيهما الأمر الذي يشكل تربة خصبة لأي خلاف يحصل لاحقاً ويؤدي إلى الطلاق بعد ذلك.

ج. ظروف الزواج وهل كانت بها مشكلات؟

"كان متحكم ويحب يمشي رأيه دايما وانا اللى ما اخدتش بالي أو يمكن كنت فرحانة بالجواز". هكذا قالت (ح١٠)

في هذا الإطار أشـارت أغلب الحالات بحدوث مشـكلات أثناء إجراء الزواج، حيث **ذكرت سـناء (ح٦)**، " انا فاكرة ان وقت الاتفاق على القايمة حصل مشاكل وهو كان عايز حاجات معينة أصـر انى اجيبها ورفض يكتبها في القايمة ووالدي مشـي الامور وقال بلاش اكسـر فرحة البنت وكده". وفي هذا الإطار **بدأ محمد (ح٤)** حديثه قائلاً: بدأت بعض المشاكل لكن للأسف انا ما اخدتش بالي منها من الاول كانت نكدية وتزعل كتير بس انا افتكرت انها بتدلع وتتقمص زي البنات وان ده هيتغير بعد الجواز لكن للأسـف ماتغيرش، كانت بتختلف معايا في كل حاجة في اختيار العفش والالوان وكل حاجة وكانت دايما تحب تمشي اللى في دماغها ولما كنت اعمل حاجة من غير رايها كانت تقلب الدنيا وتزعل، **وقالت (ح٢)** كان في خلفات بسيطة لكن مش منه كان مع اخته، كان في غيرة بينا وشـد كتير وكانت بتحب تدخل في كل حاجة لكن انا كنت بعدي الامور عشـان هو كان غلبان ومش بتاع مشـاكل، **وأشـار محمد (ح١)** قائلاً: في الخطوبة كنا متفاهمين خالص وما كنش في اي مشاكل، لان امها كانت عايزة تجوزها، ولما اتجوزنا بدأت تظهر المشاكل بسبب تدخلات امها بينا في كل كبيرة وصغيرة.

يتضـح مما سـبق أن التمسـك بالعادات التقليدية البالية المرتبطة بالقايمة وغيرها من الأمور مثل المؤخر .. منالأمور التي تحدث خللاً في العلاقة الزوجية، كما أن حب التسـلط وفرض الرأي دون محاولة الوصـول إلى حل وسط يلتقي فيه الطرفان، يصعب علاقات التفاهم والتقارب ما بين طرفي العلاقة الزوجية، ودائما ما يتم التأكيد من مختلف أفراد العينة وفي كل المحاور على أن تدخل الأهل في شـئون وحياة الزوجين يؤدي إلى تفسخ العلاقة بينهما.

د. مابعد الزواج، ما الذي حدث؟

قد برزت خلال مرحلة الزواج العديد من المشاكل التي أدت إلى الطلاق فمنها ما كان امتداداً لخلافات مرحلة الخطوبة التي تم التغافل عنها، ومنها ما يتعلق بالعلاقة الداخلية بين الزوجين ومدى الانسـجام والتكيف في ضوء سماتهما الشخصية وخصائصهما الاجتماعية والاقتصادية. كما كان لتدخل الاهل سواء

اهل الزوج او الزوجة دور بارز في نشـــوء الخلافات المؤدية إلى الطلاق وكان لانحراف ســـلوك الزوج وعدم التوافق الجنسـي الدور الفاعل أيضـاً، حيث أوضـحت اسـتجابات الحالات عن "ما بعد الزواج وما الذي حدث؟" ما يلي:

ذكرت (ح٧) طلع ابن امه، بيخاف منها جدا وعلى طول بيعملها حسـاب هي واخواته البنات، ولانه وحيد ومدلع ماكنش بيتحمل اى مسئولية وكل حاجة كانت عليا أنا، وقد **أشارت إكرام (ح١٠)** ظهر انه بخيل وطمعان في مالي وبيحاول ياخد منى على قد ما يقدر رغم انى ماكنتش بعارضـــه في حاجة"، بينما **قالت سمر (ح٨)** اكتشـفت انه شـاذ وعشـان ماكنتش بسـمع كلامه في العلاقة الجنسـية بينا كان بيبقي طول اليوم عصـبي و بيضـربني على أقل الاسـباب"، **أما محمد (ح٤) فقد قال** " اكتشـفت انها نكدية"، **وقالت مايسة (ح٣)** " اتضح لي انه انسان مريض نفسي ومعقد وغير سوي".

هـ. **أهم مشكلة تعرض لها شريكي الحياة في علاقتهما:**

قد كشـــفت الدراســـة عن تعدد اســـباب الطلاق وتباينها داخل المجتمع، فمنها ما هو إقتصادي واجتماعي وثقافي أيضاً، فمع انتشار العولمة وثقافة الاستهلاك والكسب السريع والتطلع إلى الصعود الطبقي وسيطرة النزعة المادية في تقييم الأمور، والتطلعات الاقتصادية الغير مدروسة من قبل الشباب والنظر للزواج وتقييمه من منظور اقتصادي ماذا سيكسب وماذا سيخسر، من أهم الاســـباب المؤدية إلى الطلاق، حيث بات تحديد الاوضاع المادية للشريك ومهنته دون النظر إلى مدي التوافق بينهما على مستوى الخصـــائص الاخرى كالعمر أو المســـتوي الاجتماعي والثقافي والفكري، كل ذلك أحدث خللاً في العلاقة الزوجية، وكانت

وقالت سناء بأن"المشكلة الأساسية بينا كانت أني بخلف بنات ماكنش حد فيهم مقتنع ان الموضـــوع ده من الراجل مش الست لا المتعلم ولا الجاهل،
والنصيب ان اخواته الاتنين كان ربنا رازقهم بالصبيان،
فكانت امه بتعاملني بطريقة مش كويســـة وكاني انا الوحيدة في ستات
البيت اللي معيوبة، وكانت تقوله اتجوز، لما كنت حامل في الطفل التالت
من اول ماروحت للدكتور وهما منتظرين نوع الجنين ايه وطبعا الطب زمان
ماكنش زى دلوقتى عرفت انها بنت لما ولدت وكنت بولد في بيت بابا،
وبمجرد ما الخبر وصلهم مارضيوش يجوا يزروني ولا يشوفوها،
طبعا والدي رفض طريقة معاملتهم واتخانق مع جوزي وحلف عليا اني
مش هرجع . وفضـــلت ســـنة في بيت ابويا وبعدين سمعت انه هيتجوز
تاني وطلبنا الطلاق الرسمي" (ح٦).

الموروثات الثقافية المرتبطة بتأخر الإنجاب والتمييز المبنى على أســـاس النوع الاجتماعي وتفضـــيل الذكور، وتكرار إنجاب الاناث دون الذكور، أحد أهم أسباب ارتفاع معدلات الطلاق. كل هذا أكدت عليه حالات الدراسة وذلك على النحو التالي:

اســـترســـلت **إكرام (ح١٠) قائلة:** أن الطمع وعدم الإنجاب كانا الســـبب، كانت جوازة طمع زي ما قولت، لقاني عروسـة عندي كل الامكانيات بيت كامل ملك وفلوس في البنك ومش هكلفه حاجة خالص بالعكس كنت هـــــأوفر له عيشـه مرتاحة لان هو اخواته كتير وبيتهم صـغير ومافيش اي امكانيات فيه، لما اتجوزنا بدأ يلبس كويس ويشـتري لأهله هدايا ويعزمهم عندنا وكمان سـافر بعثه بره في باريس بفلوسي وكمل دراسته هناك، طبعا ماكنش يحلم انه يسـافر وهو شـاب، وبدأ بعد كده يحسـسني ان هو افضـل مني بتعليمه ويحسسني بفرق السن الكبير اللى كان بينا وبدأ يستنزفني اكتر في الفلوس خاصة لما عرفنا ان مافيش امل في الخلفة ولما بدأت أرفض طلباته وانتبه لفلوسي بدأت المشاكل واطلقنا.

بينما ذكرت (ح٧) أن المشـكلة الأسـاسـية في الطلاق هي تدخل أهل الزوج خاصـة الأم وبدأت كلماتها قائلة: كان في مشاكل باستمرار بسبب اهله ، لما اتجوزت في الاول كانت شقتي معاهم في البلد في نفس البيت وكانت حياتنا واحدة في بيت العيلة انزل اخدم حماتي وبناتها نايمين وماكنتش اشـــتكي وكنت كويســـة خالص معاها، لكن هي كانت بتعاملني بطريقة ســـيئة جدا وكانت بتســـتغل طيبتي وحبي لجوزي وكانت توقع بينا وتعملي مشـــاكل معاه على طول، وهو كان بيعملهم حســـاب لدرجة انه لما يخرجني يوم يفســـحني يقول انه هيوديني للدكتور عشـــان امه ما تتكلمش معاه في المصـــاريف، المهم مع المشـــاكل دي اطلقت اول مرة وعشـان أوافق اني أرجع صـممت يجيب لي شـقة في المدينة بعيد عنهم وسـكنت فيها، لكن لما حصل مشاكل في شغله والدخل ما بقاش زي الأول سيبنا الشقة عشان الايجار ورجعنا قعدنا معاهم تاني في البلد وهما لما حســـوا اننا محتاجين لهم طبعا بقيوا يعملوني أســـوء من الاول وامه بقى ليها القرار الاول والاخير في كل حاجة وبقينا كل يوم في خلاف لحد ما صـــممت على الطلاق تاني ورفضـــت أي رجوع، **وأكد محمد (ح١)** على ذلك قائلاً: "اسـوء المشـاكل كانت بتحصـل بسـبب تدخلات امها في حياتنا ، تقريبا هي كانت مع امها على التليفون ٢٤ ساعة رغم اننا ساكنين في محافظة تانى لكن كانها عايشة معانا وعارفه كل تفاصيلنا وده اللى عمل المشـاكل، وكانت تيجي لبنتها تقعد عندنا شـهر كامل كنت مش باخد راحتي في بيتي طبعا وبيكون في نكد بسـببها وهى بتشـوف النكد ده تسـخن بنتها اكتر واتخانقنا مرة واتنين وتلاتة وانا بعد كده منعت أمها تيجي تقعد عندنا وهي اللى راحت لها اجازة وطولت هناك وقولت لها كفاية تعالي تعترض وتخرج وماتسـمعش الكلام وتسـمع كلام امها فقولتلها خليكي عندها مش عايزك تاني وطلقتها". **أما ناصر (ح٥)** فقد أشار إلى أن أكثر المشاكل كانت بسبب النكد وغيرة الزوجة: "انا نفسي بقيت ابص بره لاني مش لاقي راحتي في البيت، ودلوقتى مافيش اســـهل من العلاقات، بقيت اكلم بنات

وستات على النت واصاحب وبقيت مش طايق اتكلم معاها من اسلوبها ، كنت اوقات اقول لنفسي اصالحها واخدها اجازة رحلة او سفر والله كانت تنكد عليا واحنا هناك ، غاوية نكد وعناد وانا ما بحبش وجع الدماغ بصراحة ، مرة كنا في فرح ناس قرايبي نكدت عليا في وسط الفرح وقعد تقولى انت بتبص على البنات وعينك زايغة وبتاع ورجعنا البيت كملنا خناق ماكنش عندها اى ثقة فيا ولا في نفسها وراحت اليوم ده قالتي انا قرفت منك طلقني قولتلها وانا كمان قرفت منك ومن نكدك انتي طالق". **وأكد محمد (ح٤)** أيضاً على هذا السبب قائلاً: احنا كنا ناقر ونقير في البيت مافيش اي تفاهم انا اقول يمين هي شمال ومش بتسمع الكلام في اي حاجة اقل حاجة تبقى حوار وخناق وصوت عالى ونكد لما كرهت عيشتي معاها وأنا راجل ما بحبش وجع الدماغ والنكد ".

وبذلك نجد أن جميع حالات الدراسة تؤكد أن الطلاق نتج عن تراكمات وتداخل العديد من الأسباب ولم يكن نتاج لمشكلة بعينها بقدر ارتباطها بصفات وممارسات الشريك العامة، يرى كل من المطلقين والمطلقات أن الشريك هو من يتحمل المسؤولية المباشرة عن الطلاق، إذ أن لكل منهما أسبابه التي أدت إلى ذلك، حيث ترى الاناث من المطلقات أن أزواجهن اتصفوا بالتخلي عن أدوارهم وعدم القدرة على تحمل المسئولية، وبضعف الشخصية والخضوع للأهل علاوة على الإحساس بالفوقية تجاه المرأة والزامها الطاعة في كل شيء سواء على صواب او خطأ ومحاولة ارغام الزوجة على طاعته باستخدام العنف، فضلا عن تبني السلوكيات الغير اخلاقية كالخيانة وتعدد العلاقات الخارجية والمشبوهه بالنساء خاصة عبر وسائل الاتصال، مما يؤدي إلى خلل وتصدع العلاقة الزواجية، وأما الحالات من المطلقين الذكور فتذهب إلى أن الزوجة هي المسئولة على انهيار العلاقة، لاسباب تكمن في تعند الزوجة، وشكوكها المستمرة وغيرتها، فضلا عن وتدخل أهلها في أمور حياتهم الخاصة اللامبالاة والاستهتار تجاه متطلبات الحياة الزوجية وعدم القدرة على تفهم الزوج والتعامل معه، وعدم الاهتمام بالضوابط التي تمليها العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية والدينية في القوامة وخضوع الزوجة لزوجها وطاعته، وعدم إفشاء أسرار بيتها. كل هذا يؤدي إلى حدوث الطلاق.

٢. تصورات ما بعد الطلاق (رؤية ما بعديه):

أ. **مدى قبول فكرة الطلاق بسهولة:** بسؤال أفراد العينة عن ذلك وجد أن غالبية حالات لم تجد أي صعوبة أو تردد في اتخاذ قرار الطلاق، وأن الطلاق قد تم بين حالات الدراسة بأكثر من طريقة، فهناك من حدث الطلاق بينهم من خلال القرار الشخصي والبعض بطلب من الشريك أو بدعوة قضائية، ووجد أيضاً أن قرار الطلاق لدي بعض الحالات تم رفضه في البداية من قبل الأهل (الوالدين) خاصة

في حالات زواج الاقارب كمحاولة للإصـــلاح بين الزوجين وهي حالت محدودة، **ونعرض لذلك على النحو التالي:**

أشار محمد (ح١) قائلاً: أنا ماطلقتهاش بسهولة، سيبتها متعلقة سنة عشان هي اللى مشيت بس في النهاية الأهل برضـــو عشـــان احنا قرايب تدخلوا عشـــان يحلوا ما بينا ويخلوني أطلقها، واطلقنا بالتراضـــي وخلاص، وقالت (ح٢) طبعا أمي كانت رافضة فكرة الطلاق عشان خايفة برضو تخسر اختها وغن يبقى في مشاكل في العيلة وكمان خالي حاول كتير يصلح الامور ويرجعني ويجب لى شقة بعيد عن خالتي وجوزها وبناتها لكن انا كنت خلاص كرهته وخلاص ومش عايزاه، **أما كل من (ح٣) و(ح٧) قد أكدن** على أنهن تلقوا الدعم والمســـاندة من الأســـرة؛ **وقد قالت مايســـة (ح٣)** ماما وقفت جنبي جدا في طلاقي ورفعتلى القضية رغم اني كنت لسه ماليش سنة جواز وحامل، لكن هي طبعا خافت عليا منه وخاصة اني في الغربة معاه لوحدي، لكن الصـــعوبة الحقيقية في تجربة المحاكم، **وقالت (ح٧)** اخواتي على طول كانوا بيقولولى أطلقي وانت وبناتك مســـئوليتنا احســـن من البهدلة اللى انتى فيها معاه، وفعلا لما اخدت القرار بالطلاق اجبروه انه يطلقني، رغم ان هو حاول كتير انه يصالحني لكنى انا واخواتي رفضنا".

أ. التصورات عن الحياة بعد الطلاق:

جاءت تصورات الحالات حول الحياة بعد الطلاق: إلى أهم كانوا على دراية بوجود بعض الصعوبات في بداية فترة الطلاق باعتبارها فترة جديدة، حيث أشارت الإناث من المطلقات بأنهن شعرن بالرهبة من نظرة المجتمع المحيط بالمرأة المطلقة؛ إلا أن كل ذلك بالنسبة لهن أفضل كثيرا من الاستمرار في تجربة زواج فاشلة، بينما جاءت أراء الذكور من حالات الدراسة إلى عدم الاكتراث لذلك الأمر أو التفكير فيه قبل إجراء الطلاق وكان لابد من التفكير في الامر وإتخاذ القرار، وهناك أيضاً من رأى ان الأمر سوف لا يختلف كثيرا عن الحياة قبل الزواج كشاب عازب، ورغم ذلك اختلف بعد الأراء خاصةً بعد المرور بالتجربة ووجدوا أنفسهم غرباء في بيت أسرة الوالدين، مما أضطرهم إلى العيش في مسكن مستقل يعانوا من الشعور بالوحدة والاغتراب، وسنتناول ذلك من خلال عرض تصوراتهم حول ذلك:

> انا مـا **أنا مـافكرتش بعـد الطلاق هيكون الوضـع ايه يمكن الواحد لو فكر كان تريث في الامر شوية"**
> **مقولة أحد المبحوثين (ح٥)**

فقد **أشارت (ح٣) قائلة:** انا كنت خايفة من نظرة الناس واصحابي وكده ان يعايرونى بطلاقي خاصة ان الكل كان متخيل انى متجوزة جوازة مرتاحة ومســـافرة الخارج لكن اللي يشـــوف اللى انا كنت فيه كان هيعذرني، والناس بتتكلم في الاول و بعد كده بتسكت، **وقال (ح٤)** بصراحة انا كنت فاكر اني عادي بقى هرجع زي ما كنت وانا شـاب في بيت ابويا وامي، وإن واخواتي البنات يخدموني، لكن حسـيت انى بتعامل

زى الغريب ومش نافع اقعد هناك ورجعت قعدت في شـقتي لوحدي، هو الامر صـعب اه وكل حاجتك بتعملها بنفسـك ومافيش اللى يخدمك زى الاول لكن راحة دماغ من المشـاكل، في حين **ذكرت (ح٧)** انا كنت عارفه ان الموضـوع هيكون في اوله صـعب وانه قرار مصـيري ومش سـهل لكن كان لابد منه لانى استحملت كتير ومافيش فايدة.

ب. مدى صعوبة أو سهولة الحياة بعد الطلاق:

أكدت جميع حالات الدراسة من الاناث أن الحياة بعد الطلاق لم تكن سهلة على الجانب النفسي، وأن المجتمع رغم التغيرات الثقافية وتغير الكثير من الافكار حول قبول الطلاق إلا أنه ما زال ينظر إلى المرأة المطلقة على اعتبار أنها المسئولة عن فشـل تجربة الزواج، أو ينظر إليها وكأنها الكائن الضـعيف (مكسـورة الجناح)، وأن فرصـها في الزواج مرة أخرى ضـعيفة، ولكنهن رغم ذلك غير نادمات ععلىالطلاق بسـبب صعوبة ما مررن به خلال فترة الزواج وفقاً لأقوالهن، ونعرض لذلك فيما يلي:

تحدثت سناء(٦) عن هذا الأمر قائلة: زمان كان صعب أن الست تطلق وكانوا احيانا الاهل يجبروها انها تتحمل وتعيش عشـان تترحم من نظرة الناس وكلامهم، الوضـع ده اتغير دلوقتي وبقى سـهل على السـتات يطلقوا ويرفعوا الطلاق في المحاكم كمان، لكن لسـه برضـو السـت المطلقة بتعاني كتير، الرجالة ممكن يطمعوا فيها ويفتكروا انها صيدة سـهلة، وأحيانا برضـو الستات سواء في العيلة او اصـحاب الست المطلقة بيخافوا منهـا وكـأنهـا هتخطف راجلهم فبيتعاموا معاها بحرص؛ ووسـط النظرتين السـت بتعيش الوحدة والخوف، بينمـا قـالـت أخرى (ح٢): النـاس اللى بتصـعبها عليكي، بتحسسك ان دى نهاية الدنيا خلاص، خاصـة لما يكون قريبك، الكل يسأل سابوا بعض ليـه ويفتكروا ان العيـب فيكي، لكن مهما كانت الحياة صعبة أرحم من انك تعيشي مع راجل مش عايزاة أو مش شـايفاه راجل في نظرك، في حين قالت (ح٣) اكيد الموضـوع بيعمل ضـغوط نفسـية، انا بكرة فكرة اني اصـعب على حد ولا حد يشـوف ان حظي قليل وطبعا الناس ما بترحمش كل واحدة من أصـحابك تيجي تقولك معلش وربنا يعوض

قالت إحدى المبحوثات: في البداية كنت بحس بالإحراج عشان بقيت ست مطلقة، كنت بخاف الناس تقول عليا انا اللى خربت بيتي بايدي لكن مع الوقت خلاص بقى الامر عادى سواء ليا او للي حواليا والصعب في الموضوع برضوا مسئولية العيال وخاصة انهم بنات محتاجة طول الوقت عينك تكون عليهم ".

عليكي وشغل الصعبنيات ده بيكون غير مقبول، رغم انهم عارفين إن انا اللى طالبة الطلاق لكن برضو لازم يحسسوكي إنك خسرتي حاجة مهمة وانك ناقصك شيء.

أما حالات الدراسة من الذكور فذهبوا إلى أن الصعوبة تكمن في الاحساس بالوحدة، رغم التحرر من قيود ومسئوليات الزواج، إلا إنهم افتقدوا الكثير من الشعور بالراحة، وذلك لاعتيادهم على ايجاد من يقوم بخدمتهم، ولعل ذلك يعكس النظرة الدونية لدور الزوجة وكأنه منحصر في خدمة الزوج وتلبية رغباته واحتياجاته، وكذلك تعكس التربية الخاطئة التي يُنشأ عليها الذكور داخل الأسرة الأولي، حيث الاعتمادية والاتكال على أن تقوم الاناث دائما بخدمتهم، وهو ما جعل البعض يبحث عن الزواج مرة أخرى، ونعرض فيما يلي ماقاله الذكور في هذا الشأن:

فقد قال **محمد (ح١)**: ماكنتش هقدر اني أعيش لوحدي، كنت محتاج لازم حد يخدمني ويشوف طلباتي فاتجوزت تاني بعد الطلاق بسنة تقريبا، **وقال ناصر (ح٦)**: اوقات بحس اني لوحدي وان كل مطاعم الفاست فود والقهاوي في البلد عرفتني من كتر ما انا زبون على طول عندهم بس بصراحة برضو كده اشتريت دماغي من حوارات كتير ووجع دماغ ومشاكل، ورجعت احس اني ملك نفسي وعايش بمزاجي بعيد عن النكد ووجع الدماغ، واكيد الروقان برضو له تمن، تمن الوحدة، اصل ماحدش بياخد كل حاجة يا تختار الروقان بس هتاخد معاه الوحدة يا أما تعيش مع زوجة واسرة بس طول الوقت أنت في ضغوطات.

٣. الآثار السلبية للطلاق (أوضاع الأولاد بعد وقوع الطلاق):

تتجلى نتائج الطلاق السلبية الثمن الأكبر الذي يدفعه الأبناء في حرمانهم من أحد الأبوين، فهناك فقط ثلاث حالات دراسية من اجمالي ٩ حالات ممن لديهم أبناء، يتمكن الطرف الأخر من رؤية الأبناء وزيارتهم، وذلك على فترات متباعدة خلال الاجازات الدراسية فقط، ويتم ذلك دون رغبة من الأبناء لعدم شعورهم بالألفة مع الطرف الأخر، ونعرض هذا على النحو التالي:

جاءت أقوال حالات العينة من الإناث كالتالي: **ذكرت (ح٦)** تجربتها في ذلك قائلة: انا ربيت بناتي معايا في بيت بابا وكانوا عماتهم يجوا يزوروهم في الأعياد، وأبوهم ياخدهم كل فترة يشوفهم بره، لكن البنات نفسهم مش متعلقين بيه ولا بأهله لوحدهم أنا ما منعتهمش عنه خالص، **أما (ح٧)** قالت: العيال كارهين جدتهم لأنهم كانوا يشوفوها وهي بتبهدل فيا فطبيعي يبقوا مش حابين يروحوا هناك، أبوهم بياخدهم ويخرج معاهم كل فترة ويرجعهم، أما الحالة **(ح٢) قالت**: ماما وخالتي من يوم طلاقي ماحدش فيهم بيكلم التاني، خلاص علاقة واتقطعت وانتهت لان حصل مشاكل كتير بسب الطلاق، وهما طلبوا أن ابني يفضل معاهم ويجي يزورني ويقعد معايا شهر في اجازة اخر السنة، وأنا أهلي شافوا ان كده افضل عشان يفضل الولد في مسئولية أبوه وناسه، ولما بيجي ببقى عايزة اجيب له الدنيا كلها لكن هو متأقلم على العيشة هناك وبيبقى عايز يرجع بسرعة، وذكرت كل من الحالة **(٣،٨)** أنها طالبت بالطلاق أثناء الحمل في الطفل الأول وحتى

الان لم يطالب الأب برؤية المولود ولم يتكفل بأي مصاريف تخص تربية الأبناء، وان ذلك له تأثير سلبي على نفسية الأبناء، وقد ذكرتا حكايتهن قائلات: (ح٣) انا ببقى مش عارفه أقول ايه لبنتي لما تسألني على أبوها وليه مش بيجي يشوفها، بقولها هو مسافر بلد بعيدة فتقولى البلد دي مافيهاش تليفون، رغم انها لسه صغيره لكن بحس انها فاهمة وصعبان عليها، أما (ح٨) قالت بنتي لما كبرت وراحت الروضة حست بغياب أبوها، هي كانت متعودة تقول لجدها يا بابا لكن لما راحت الحضانة وحفظت اسمها بالكامل بقيت تسألني هو ليه اسمي مش كذا، وازاى بابا اللى هو جدها يعني يبقى باباكي يا ماما، وأسئلة كتير من النوع ده.

٤. توجهات وأراء عامة لحالات الدراسة حول إنتشار الطلاق، لماذا؟:

أكدت جميع الحالات علي تزايد حالات الطلاق وانتشـــارها، وأن الطلاق الآن لا يمثل عيبا كما كان قديما، إعتبره البعض على حد تعبيرهم (الطلاق بقى موضة مش عيب)، كما ذهبوا إلى أنه لا يوجد سبب بعينه لتلك الظاهرة بقدر ما هو تضـــافر مشـــترك لمجموعة متشـــابكة ومتداخلة من المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصـادية عملت مجتمعة على انتشـار ظاهرة الطلاق، وبالرغم من أثاره السـيئة عليهم، توافقت رؤيتهم له كحل لتجنب العديد من المشـاكل والتخلص من الشـريك السـيء، وتباينت رؤيتهم لأهم عوامل الطلاق حســب النوع، فرؤية الذكور تؤكد أن عدم التفاهم والتســامح من قبل الزوجة ورفضــها لتقديم أي تنازلات هو الســبب الرئيســي للطلاق، وتؤكد الاناث أن تدخل الأهل وعدم التوافق الجنســي والخيانات الزوجية هي أهم العوامل المؤدية للطلاق، وكلاهما اتفقا على أسـبقية عامل سـوء الاختيار على كل ذلك، ويتوافقان على أهمية أن تكون مرحلة الخطوبة طويلة نسبياً للتعارف بينهما.

مقولات حالات الدراسة:

معظم البنات اللى حواليا بيتجوزا مافيش ٦ ولا ٧ شـــهور ألاقي البنت راجعة بيت ابوها وطالبة الطلاق، تجارب كتير تحزن عشـان الناس بتطمع ومش بتختار صح ومابقاش في اخلاق ولا دين عند الشـباب بسـبب الزفت النت، والبنات والشـباب اصـلا بقيت خايفة تتجوز عشـان مابقاش في جوازات بتستمر اليومين دول (ح١٠).

الناس اسـتسـهلت كل حاجة، الواحد بقى يطلق أسـهل ما يحاول يحل المشـكلة، وكل واحد ملهي في حياته مافيش حد فاضـي يحل لحد مشـاكله، والحياة غليت على الناس كلها ماحدش عارف يكفي بيته والسـت لو صـرفت معاك في البيت عايزة تمشـي كلامها عليك، كل ده بيجيب مشـاكل في البيوت ويسـبب الطلاق (ح٤).

الجواز بقى صعب في الغلاء اللى الناس شيفاه البنت ما بتصدق يتقدملها عريس جاهز فتوافق عليه على طول من غير ما تفكر كويس ولا تسأل عنه ولا تقعد معاه وبعد ما يتقفل عليهم باب بتكتشف كل العيوب ومش بتعرف تستحمل الحياة معاه (ح٣).

٥. مقترحات حالات الدراسة للحد من ظاهرة الطلاق

اجتمعت أراء الحالات على عدد من المقترحات للحد من ظاهرة الطلاق ونتائجه السلبية على الأسرة والمجتمع، كما يلي:-

- **عدم التسرع في اختيار الشريك واتاحة الفترات المناسبة للخطوبة ومراعاة التوافق بين الشريكين.**

" الوحدة ماتفرحش لما يجيلها عريس وتوافق على طول وتكتب وتجوز قبل ما تعرفه كويس".

- **ضرورة تجنب تدخل الأهل بين الأزواج.**

" البيوت اسرار المفروض اللى بينك وبين جوزك أمك ماتعرفهوش"

- **الاعتماد على الذات والاستقلال في السكن والاستقلال المادي للزوج عن أهله.**

" ياريت يمنعوا الجواز في بيت العيلة نهائي ده اكتر حاجة بتجيب المشاكل"

- **تفعيل مراكز للتثقيف الجنسي والتوجيه والإرشاد الأسري.**

" لازم يبقى في مراكز وناس متخصصة تحل المشاكل بين المتجوزين عشان ماحدش فاضي يحل لحد مشاكله دلوقتي والكل بيستسهل الطلاق "

" المفروض يكون في زي مكان بيفهم الشباب ايه الصح وايه الغلط في العلاقة الجنسية عشان ما نسيبش الشباب للنت والتليفونات تفسد أخلاقهم وتخليهم شواذ ومش طبيعين"

- **التربية السليمة للذكور وتنشئتهم على احترام المرأة وخاصة الزوجة.**

" نربي ولادنا بطريقة صح يحترم اخته ويحترم أمه وزميلاته عشان يعرف يحترم مراته بعد كده نربيهم على أن عيب تمد ايدك وتضرب بنت ماتبقاش راجل"

- **الاهتمام بالدين والاخلاق والقيم وغرسها في نفوس الشباب من الجنسين.**

" الدين ثم الدين لو كل واحد فهم الدين صح المايل يتعدل، الست تعرف ان طاعة زوجها من طاعة ربنا، والراجل يتقي ربنا في بيته، والاتنين يعيشوا معنى المودة والرحمة".

وفيما يخص مراكز التوجيه الأسري يبدوا للحالات أن ليس لها دور فعلي ، حيث أن الغالبية أدلت بسماعها عنها لكن لم تعرف أماكن تواجدها ولم يسبق لها ولا لأحد من المحيطين بها التعامل مع تلك المراكز. ولكن هم على درايا ببعض المبادرات المجتمعية التي تنفذها الدولة وتنفذها الجمعيات الاهلية حول أهمية الزواج وكيفية المحافظة عليه. حيث قالت (ح٢) أنا سمعت ان في أماكن خاصة فيها زى

مصلحين للعلاقات في محاكم الاسرة بس مش بتعمل حاجة وماحدش هنا بيروحلها، وأضافت (ح٩) قائلة الجمعيات بتعمل مبادرات كتير عن الزواج ، كان في جمعية بتتكلم على تقليل تكاليف الزواج وإلغاء الشبكة وبتعمل ندوات عشان تفهم المقبلين على الزواج إيه دورهم عشان يحافظوا على اسرتهم وكان بيكون في شيوخ تتكلم من ناحية الدين، وأشارت (ح٤) في حاليا برنامج عملاه الدولة اسمه مودة بيفهم الشباب اللى في سن الزواج كل حاجة تخص الزواج وبينزلوا يلفوا ويعملوا توعيات في كل مكان في الجوامع وفي المعاهد والجامعة ودى حاجة كويسة لعل الناس تستوعب".

سابعاً: جهود الحكومة والمجتمع المدني للتعامل مع مشكلة الطلاق

تُعد مشكلة الطلاق واحدة من القضايا الاجتماعية المهمة التي تشغل قطاع كبير من الأفراد والمجتمعات على حد سواء، لما لها من أهمية وما خلفته من آثار على بنية المجتمع المصري، وهو ما أدركته الدولة المصرية ممثلة فى مؤسساتها، وذلك إيمانا منها بأهمية تعزيز استقرار الأسرة والحفاظ على العلاقات الزوجية السليمة، ولذلك فإنها تبذل جهودًا مستمرة وحثيثه للتصدي لهذه المشكلة وفي هذا السياق، قامت الباحثة بإجراء عدد من المقابلات مع عدد من الخبراء بالمؤسسات والوزارات التي لديها إهتمام بالمشكلة، ومنها وزارة التضامن الاجتماعي، والمجلس القومي للطفولة والأمومة، والمجلس القومي للمرأة، ومجلس حقوق الإنسان، والأزهر، والكنيسة. للتعرف على الجهود التي تقوم بها تلك المؤسسات، والبحوث التي أخرجتها حول الموضوع، الأمر الذي أتاح الفرصة لفهم جميع الجوانب الخاصة بظاهرة الطلاق والوقوف على آخر مستجداتها من أكثر من زاوية، وقد افادت المقابلات في التعرف على الجهود المختلفة التي تُبذل لمواجهة مشكلة الطلاق. وذلك على النحو التالي:

المقابلة الأولي يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٣/٢/٦، لقاء ممثلي مركز بصيرة، المجلس القومي للمرأة وقد تناولت الجلسة مجموعة مهمة من الموضوعات أشارت فيها الدكتورة حنان جرجس إلى وجود أربعة أسباب أساسية للطلاق، وبعد بيان تلك الأسباب قامت بعرض واقع ظاهرة الطلاق ونسب المطلقات حسبما أشارت إليه الدراسات والاحصاءات التى عمد على جمعها مركز بصيرة، وقد أشارت إلى أن تمكين المرأة كان له دور فى انتشار الطلاق، كونه أتاح لها بديلاً للخروج على الوضع السئ الذي تعيشه. فى حين تحدثت الاستاذة أمل توفيق، حول أسباب الطلاق، مؤكدة على صعوبة وشدة آثار الطلاق على الزوجة المطلقة، وطرحت مجموعة من الأمثلة على تردي أوضاع النساء المطلقات، من خلال تلقى شكاوى النساء، والتي استعرضت خلالها لأحجام تلك المشكلات وتصنيفاتها ومعدلات انتشارها بين المحافظات فى المجتمع المصري.

المقابلة الثانية يوم الأحد الموافق ٢٠٢٣/٢/١٩، لقاء ممثلي المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، وقد أشارت الدكتورة جيهان إلى عدة قضايا أولها ضرورة أن تحتوي المناهج على مادة التربية الاسرية كونها سوف تمد الطلاب بمفاهيم وخبرات مختلفة خاصة بالحياة الاسرية وبالكيان الاسرى المتماسك كما دعت إلى عقد برامج تدريبية وتوعوية للوالدين وأكدت عمل ضرورة تقنين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، التي تؤدى إلى زيادة المشكلات الأسرية، وفى ذات السياق طرح د مندور عبدالسلام لتجارب عربية فى تعاملهم مع المقبلين على الزواج، مشيراً الى ضرورة الاستفادة من تلك الخبرات، ومؤكداً على أن وسائل التواصل الاجتماعي لها نصيب كبير فى تشكيل تصورات السباب نحو الزواج والطلاق، فضلا عن دور بعض قوانين الطلاق التي يعود لها الفضل فى تشجيع النساء على الطلاق، كقانون الضرر والذي بمقتضاه تحصل الزوجه على الطلاق بمجرد حدوث أى مشكلة بينها وبين الزوج ما يتيح لها سهولة رفع قضية الضرر، في حين أشار الدكتور وليد ورشاد إلى مجموعة من القضايا ركز خلالها على قضية ضرورة عدم الوقوف على الارقام والاحصاءات وأوجب إلى ضرورة ان نذهب فيما وراء تلك الأرقام، مدللًا على صحة ذلك بخبراته الميدانية فى التعامل مع ظاهرة الطلاق، ثم استعرض لخبرات مركز البحوث الاجتماعية والجنائية فى التعامل مع قضية الطلاق، مفصلا لتعدد اسباب الطلاق واختلافها طبقا للسياق الذي أنتجها.

المقابلة الثالثة يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٣/٣/٦، والتي تمت بمركز حماية الطفل، وقد أكدت خلالها الدكتورة سمية الألفي على خطورة وأهمية التعامل مع ملف الطلاق فى المجتمع المصري، مشيرة إلى أن منبع الخطورة يكمن فى أن ملف الطلاق ملف متشعب ويتصل بالتربية والتعليم والاقتصاد والثقافة، ثم عرضت لواقع مشكلة الطلاق فى المجتمع المصري من واقع الاحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، كما تحدثت عن طبيعة الاختلافات الثقافية لدى الفئات العمرية، ولدى ساكنى الريف والحضر فى النظر الى قضية الطلاق، كما تناولت دور خط نجدة الطفل وتحدثت عن طبيعة المشكلات التي يتلقونها بشكل يومي. كما تناولت لبعض البرامج والمبادرات التي تقوم بها مؤسسة حماية الطفل، كلجان حماية الطفل التي تغطي جميع أنحاء الجمهورية، فضلا عن عقد حملات مثل حملة مناهضة زواج الأطفال المبكر، وعمل معسكرات للأطفال للتعريف بحقوقهم، وأكدت على ضرورة غرس قيمة الانتماء لدى الأطفال.

المقابلة الرابعة ٢٠٢٣/٣/٢٦، والتي تمت مع وزارة التضامن الاجتماعي، والتي أشار خلالها الاستاذ ممدوح ناجح غلى جهود الوزارة الحثيثة فى مواجهة الطلاق، والحد من تأثيره على المجتمع المصري، مؤكداً على مبادرة مودة باعتبار أنها البرنامج الأساسي فى مواجهة الطلاق، كما أشار إلى بعض المبادرات والتدريبات التي تجريها الوزارة منذ إطلاق المسروع وحتى الآن.

المقابلة الخامسة ٢٠٢٣/٣/٢٧، التي تمت مع ممثلوا الأزهر الشريف ووزارة الأوقاف، ومن خلالها تحدث الدكتور أسامة الحديدي عن جهود الأزهر الشريف وجهود مركز الافتاء الإلكتروني فى الحد من انتشار ظاهرة الطلاق عبر تقديم الاستشارات والفتاوى للمسلمين في العالم أجمع كما أشار إلى برامج التوعية التي يعقدها الأزهر الشريف مع فئات عمرية متباينة عبر قطاع عريض فى المجتمع المصري، والتي من خلالها يقدم مجموعة من برامج التوعية للمقبلين على الزواج، كما تحدث الدكتور أيمن أبو عمر ممثلاً عن وزارة الأوقاف وأشار الي الجهود التي تقدمها وزارة الأوقاف فى الوعظ والارشاد، ثم تحدث عن خطة الوزارة فى الجمعة والدورس والتي تحث وتؤكد على أهمية بنيان الأسرة فى المجتمع المسلم، كما أكد على نقطة شروط الطلاق ومحدودية وقوعه. وفيما يلي نشير إلى **الجهود التي قامت بها كل جهة من الجهات:**

أولاً: وزارة التضامن الاجتماعي:

أطلقت وزارة التضامن الاجتماعي برنامجًا مهمًا للحد من ظاهرة الطلاق في مصر، وهو "مشروع مودة"، وهو برنامج مبادرة شاملة وضرورية يهدف إلى تحسين الحياة الزوجية وتعزيز استقرار الأسرة المصرية، من خلال توفير المعارف والدعم اللازم، وتعزيز الوعي والمعرفة بقضايا الزواج والأسرة. ومن خلال إطلاق البرنامج هدفت الوزارة إلى تحقيق جملة من الأهداف، التي تشمل التوعية وتوفير المعارف الأساسية للشباب المقبلين على الزواج، حيث يتلقون تعليمًا حول مفاهيم اختيار الشريك المناسب والحقوق والواجبات الزوجية، والمهارات الوالدية، وكذلك التعريف بالمشكلات الزواجية والاقتصادية التي تواجه الأسرة وكيفية إدارتها، بالإضافة إلى معرفة قضايا الصحة الإنجابية. علاوة على ذلك، يعمل البرنامج على تحسين خدمات الدعم والإرشاد الأسري للأزواج الجدد والأزواج الذين يعانون من توافق ضعيف في العلاقة الزوجية. كما يهدف إلى تعزيز دور جهات فض المنازعات الأسرية في التدخل والتوسط لتقليل حالات الطلاق. ولضمان نجاح هذا البرنامج، تقوم الوزارة بمراجعة التشريعات التي تدعم استقرار الأسرة وتحمي حقوق الأطراف المعنية.

ويستهدف برنامج مودة عدة فئات تشمل الشباب في سن الزواج بين ١٨ و٢٥ عامًا والذين يتلقون تعليمًا في الجامعات والمعاهد العليا، وعددهم يصل إلى ٤٨٠ ألف شاب وشابة سنويًا، حيث يتخرجون من ٦٩ جامعة، وأكاديمية حكومية وخاصة ودولية. كما يستهدف البرنامج أيضًا المجندين في وزارة الدفاع ووزارة الداخلية، ويقدر عددهم بحوالي ٢٥٠ ألف مجند تقريبًا. وبالإضافة إلى ذلك، يستهدف أيضًا المكلفين بالخدمة العامة التي تشرف عليها الوزارة ، ويبلغ عددهم حوالي ٤٠ ألف شاب وشابة سنويًا. وأخيرًا، يستهدف البرنامج الأزواج الذين يلجؤون إلى مكاتب تسوية المنازعات على مستوى الجمهورية، ويبلغ عدد هذه المكاتب ٢١٢ مكتب تابع لوزارة العدل.

لقد حقق البرنامج مجموعة من النجاحات تتمثل في تطوير مواد علمية بمشاركة مجموعة من الأساتذة المتخصصين وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، وتم تقسيم هذه المواد إلى ثلاثة أقسام رئيسية: الجانب الاجتماعي، الجانب الديني، والجانب الصحي. وتتناول هذه المواد مجموعة من المواضيع المهمة مثل التواصل الإيجابي وفهم الاختلافات وتوزيع الأدوار بين الزوجين، ومهارات التربية الوالدية، وكيفية التعامل مع المشكلات الزوجية وتصحيح المفاهيم الاجتماعية الخاطئة حول تنظيم الأسرة والعنف الأسري والاجتماعي، ومشكلة التعاطي وتداعياتها على الأسرة، وأساليب إدارة الموارد الاقتصادية داخل الأسرة.

بالإضافة إلى ذلك، تم توقيع بروتوكول تعاون بين وزارة التضامن الاجتماعي ووزارة التعليم العالي لبدء أنشطة مشروع مودة. وفي المرحلة التجريبية، تم اختيار عدد من الجامعات لتنفيذ البرنامج، وتشمل جامعة القاهرة وعين الشمس وحلون والإسكندرية وبورسعيد. حيث تم تأهيل ٢٥٠ مدربًا في جامعات القاهرة والعين الشمس وحلون والإسكندرية وبورسعيد لتقديم المشورة والتوعية. وتم توعية ٢١ ألف طالب وطالبة في هذه المرحلة التجريبية بمحتوى البرنامج. وتم توعية ٥٢٩ مكلفًا بالخدمة العامة التابعين لوزارة التضامن الاجتماعي في المرحلة التجريبية.

وعلى سبيل الانتشار الاعلامي للبرنامج تم التعاقد مع منصة تواصل اجتماعي لنشر التوعية بمشروع مودة عبر الإنترنت، مما يتيح وصول المعلومات والموارد التثقيفية لأكبر عدد ممكن من الأشخاص فى جمهورية مصر العربية، كما تم بث مسلسل إذاعي بعنوان "سعيدة ومش سعيدة" خلال شهر رمضان الماضي، حيث تم استخدام هذه الوسيلة الجذابة لتوصيل رسائل وقصص تسلط الضوء على قضايا الزواج والأسرة بطريقة ترفيهية وتثقيفية.

ثانيا: جهود الأزهر الشريف:

برنامج وحدة لم الشمل: الذي يستهدف حماية الأسرة وتعزيز الاستقرار الأسري في مصر وقد أطلق الأزهر الشريف وحدة لم الشمل برعاية الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر الشريف. تم إنشاء الوحدة استجابة لعدد كبير من الأسئلة المتعلقة بالأحوال الشخصية والنزاعات الأسرية التي وردت إلى مركز الأزهر العالمي للفتوى. ويأتي هذا استشعارًا لخطورة تلك النزاعات على استقرار المجتمع وأمنه وسلامته. وهي مبادرة تهدف إلى توحيد الأسر المصرية وحمايتها من التفكك، وتعزيز التواصل والتفاهم بين أفراد الأسرة، بما يساهم بشكل فعال في بناء مجتمع مستقر وآمن.

يعتمد البرنامج على محورين أساسيين. المحور الأول يركز على تنظيم الندوات والفعاليات واللقاءات الموسعة في محافظات مصر بالتعاون مع المؤسسات ذات الصلة. أما المحور الثاني فيشدد على تعزيز برامج التوعية الأسرية والاجتماعية، وتقديم محتوى شرعي وعلمي واجتماعي ونفسي وثقافي حول الأسرة وتكوينها ودورها وحمايتها، بما يساهم في الحفاظ على هويتها ودعم عملية البناء والتنمية التي تنفذها الدولة تحت شعار

"أسرة مستقرة = مجتمع آمن". ولضمان تحقيق هذا الهدف بأعلى درجة من الدقة والكفاءة تم تنفيذه بواسطة صفوة من الأساتذة المتخصصين بالتعاون مع الجهات المعنية.

وتهدف وحدة لم الشمل، التابعة لمركز الأزهر للفتوى، إلى تحقيق عدة أهداف، منها: حماية الأسرة المصرية من خطر التفكك، وتسوية الخلافات بين المتنازعين، والحد من ظاهرة الطلاق التي تهدد أمن الأسرة والمجتمع المصري، ونشر التوعية الأسرية والاجتماعية الصحيحة، وتأهيل المقبلين على الزواج، وتقسيم الميراث وحل النزاعات المتعلقة به، وضمان حقوق الأسرة وحماية الأطفال من الأضرار البدنية والنفسية الناجمة عن انفصال الوالدين، والحد من ظاهرة أطفال الشوارع، عبر وضع حدود للمشكلة واقتراح الحلول المناسبة لها.

ويعتمد عمل الوحدة على آلية تتضمن وجود رقم مختصر لاستقبال الاتصالات، وهو ١٩٩٠٦، حيث يتم الرد على جميع الأسئلة المتعلقة بالمشاكل العائلية. وبالإضافة للمكالمات يمكن مراسلة الوحدة عبر الرسائل النصية على الرقم ١٠٢٠، وتتوفر صفحات خاصة للوحدة على جميع وسائل التواصل الاجتماعي للتفاعل مع الأفراد وحل مشكلاتهم. كما يوجد ٢٧ وحدة ميدانية تابعة لمبادرة "لم الشمل" تغطي جميع محافظات مصر، فضلاً عن وجود فريق من علماء الأزهر الشريف يقدم خدماته إلى الأسر في مقر إقامتها، بهدف مواجهة ظاهرة الطلاق في المجتمع المصري، والحد من آثاره.

بالإضافة إلى ذلك، قدم الأزهر الشريف تطبيق لم الشمل عبر موقعه الرسمي، يمكن من خلاله حل المشكلات الاجتماعية وإصلاح العلاقات العائلية والزوجية. يتم تقديم الطلب من خلال الدخول إلى البوابة الرسمية للأزهر الشريف، ثم الانتقال إلى قسم الفتوى الإلكترونية واختيار خدمة لم الشمل، وملء الاستمارة المعروضة على الشاشة. والذي يحدد فيه طالب الخدمة مجموعة من البيانات منها الموقع الذي يراه مناسباً للمقابلة.

ويبلغ عدد الحالات التي تعاملت معها الوحدة ما يزيد على ١٠٨,٠٠٠ حالة نزاع أسري، أغلبها حالات صعبة تعذُّر حلها بسبب تعقيدات المشاكل العائلية وتدخل الأطراف المحيطة بالأسرة. وبالرغم من ذلك، تمكنت وحدة لم الشمل من إصلاح ٩٨,٠٠٠ من تلك الأسر التي وصلت إلى مراحل متقدمة من التنافر والانفصال بين الأطراف في العلاقة الزوجية. كما قدمت الوحدة الدعم اللازم والحلول لهذه الحالات، وأنهتها بنجاح من خلال المصالحة والمصالحة الأسرية دون الحاجة إلى التدخل القضائي.

ثالثاً: مؤسسة دار الافتاء المصرية:

تحتل الأسرة دورًا حيويًا في تكوين المجتمعات القوية والمستقرة، وتعتبر الزواج أحد أركان الأسرة التي تحتاج إلى الاهتمام والتوجيه. في هذا السياق، تأخذ دار الإفتاء المصرية على عاتقها القيام بدور مهم في تعزيز ثقافة

الزواج والأسـرة في المجتمع المصـري. وتسـعى الإفتاء المصـرية من خلال دوراتها وبرامجها إلى توجيه الشـباب المقبلين على الزواج وتوفير الإرشـاد اللازم لهم لبناء علاقات زوجية ناجحة ومسـتدامة. وتأسـيساً على هذا المبدأ تعمد دار الافتاء إلى مجموعة من الإجراءات منها:

الدورات التدريبية والإرشـــاد الزواجي: تقوم الإفتاء المصـــرية بتنظيم دورات تدريبية للمأذونين والإرشـــاد الزواجي، بهدف تحسين خدمة الزواج والأسرة في المجتمع. وتتضمن هذه الدورات مجموعة من القضايا المهمة مثل الاستعداد للزواج، وحقوق الزوج والزوجة، والتواصل الفعال، وإدارة الصراعات الزوجية. كما يهدف هذا التدريب إلى تمكين الشـباب المقبلين على الزواج من اتخاذ قرارات مدروسـة وتطبيق المبادئ الصـحيحة في حياتهم الزوجية. كما توفر الإفتاء المصرية الإرشاد الزواجي للأفراد الذين يبحثون عن نصائح وتوجيهات في مجال الزواج والأسرة. ويتم تقديم هذا الإرشاد من خلال استشارات فردية أو جماعية، ويشمل مجموعة متنوعة من المواضيع مثل اختيار الشريك المناسب، وتعزيز التواصل العائلي، وحل المشكلات الزوجية، وتربية الأبناء.

توعية وإرشـــاد المجتمع: يأتي هذا الدور كامتداد إلى الدورات التدريبية والإرشـــاد الزواجي، حيث تقدم دار الإفتاء المصرية دورًا مهمًا في توعية المجتمع بأهمية الزواج والأسرة. تنظم الإفتاء المصرية حملات توعوية وندوات عامة تسلط الضوء على قضايا الزواج والأسرة وتعزز القيم والمبادئ الأسرية السليمة. يتم مناقشة مسائل مثل حقوق الأسـرة وواجباتها، والتحديات التي تواجه الأزواج في المجتمع الحديث، وأهمية الاسـتقرار الأسـري لبناء مستقبل مستدام للأجيال القادمة.

الإصـدارات والموارد المعرفية: تقوم الإفتاء المصـرية بإصـدار مجموعة واسـعة من المطبوعات والموارد المعرفية المتعلقة بالزواج والأسـرة. تشـمل هذه الموارد الكتب والمنشـورات والملصـقات التوعوية التي توزع في المسـاجد والمراكز الثقافية والمؤسـســات التعليمية. يتم تناول مواضــيع مثل قوانين الزواج والطلاق، وحقوق الأســرة وواجباتها، وأهمية الاستقرار الأسري في تحقيق التنمية الاجتماعية.

دار الافتاء على مواقع التواصـــل الاجتماعي: تعمل إدارة مواقع التواصـــل الاجتماعي التابعة للدار على تنفيذ حملات إلكترونية ومبادرات تروج لاســتقرار الأســرة وتحقيق تأثير إيجابي في المجتمع. وتشـــمل هذه الحملات حملة "لتسكنوا إليها" التي تركز على تأسيس أسرة متماسكة وتساهم في حل المشكلات الأسرية والحد من انتشار الطلاق، وحملة "من أجل حياة سعيدة" التي تسعى لبناء وعي للشباب المقبلين على الزواج حول توزيع الأدوار في الأسرة والحفاظ على استقرارها. بالإضافة إلى ذلك، أصدرت الدار كتابًا بعنوان "دليل الأسـرة من أجل حياة مسـتقرة" بالتعاون مع وزارة العدل، يغطي مواضـيع متعددة تهم الأسـرة المصـرية. تأتي هذه الجهود تنفيذًا لمبادرة الرئيس عبد الفتاح السـيسـي لتحسـين جودة حياة المواطنين والأسـر بشـكل عام ومواجهة التحديات الديمغرافية.

تقديم الاستفتاءات والاستشارات: تعتبر الإفتاء المصرية مصدرًا موثوقًا للاستفتاءات الدينية والاستشارات الزواجية. يمكن للأفراد الذين يواجهون أسئلة أو تحديات في مجال الزواج والأسرة أن يتوجهوا إلى الإفتاء المصرية للحصول على الإرشاد الديني والفتاوى المتعلقة بقضاياهم. توفر الإفتاء المصرية الإجابات الشرعية والتوجيهات المبنية على المنهج الإسلامي لمساعدة الأفراد في اتخاذ القرارات المناسبة وفقًا لتعاليم الدين الإسلامي.

تدريب المأذونين: برنامج تدريب المأذونين أطلقته دار الافتاء في عام ٢٠٢١ بالتعاون مع وزارة العدل. تم تكثيف جهود الدار في البرنامج خلال عام ٢٠٢٢ وعُقدت ٨ دورات تدريبية، بهدف تدريب المأذونين على التحقيق في أسباب الطلاق والعمل على حل هذه المشكلة بأسلوب احترافي وفقًا للأحكام الفقهية الخاصة بالطلاق. وقد استهدف البرنامج تدريب أكثر من ٩٠٠٠ مأذون من مختلف محافظات الجمهورية. يركز البرنامج على قضايا مهمة تشمل: توعية المطلقين والمطلقات بالآثار السلبية للطلاق وتشجيعهم على تجنبه. الحد من النزاعات القضائية والصراعات الأسرية الناشئة عن أخطاء علمية أو إجرائية في إجراءات الطلاق، تعزيز معرفة المأذونين الشرعيين وتطوير مهارات المأذونين في التحقيق مع المطلقين وتحديد عدد الطلقات قبل توثيقها في الوثيقة الرسمية. زيادة الوعي لدى المأذونين بالآثار السلبية للطلاق من خلال توفير بيئة تفاعلية تساهم في نقل الخبرات والمعرفة بين المأذونين. ضمان توثيق الطلاق بطريقة صحيحة وفقًا لنية الزوجين.

رابعاً: دور وزارة الأوقاف:

بذلت وزارة الأوقاف دور مهم فى الحد من انتشار ظاهرة الطلاق وذلك عبر دورها الحيوي في نشر الوعي والتوعية بقضايا الأسرة والحفاظ عليها، وهو ما يتجلى في جهودها الملموسة في الحد من انتشار ظاهرة العنف الأسري وتنظيم فعاليات متنوعة، تتضمن الخطب والندوات التي تُلقى خلال صلاة الجمعة وتعالج مواضيع مهمة. تتضمن الخطب الجمعة التوعية بأهمية دور الأسرة في استقرار المجتمع وحقوق الطفل في التنشئة السوية والحياة الكريمة. كما تناقش الخطب أيضًا مخاطر الطلاق وأهمية بناء علاقات أسرية ومجتمعية سوية تكفل رعاية الأيتام والمحتاجين. بالإضافة إلى الخطب، تُعقد الندوات التي تُنظمها الوزارة بالتعاون مع الهيئة الوطنية للإعلام وتُبث على قناة النيل الثقافية. تتناول هذه الندوات مواضيع مثل حقوق الطفل قبل مولده، وضوابط بناء الأسرة وسبل الحفاظ عليها، والحقوق والواجبات المتبادلة بين الزوجين، وحقوق زوي الأرحام في القرآن والسنة، وأهمية الأسرة كونها مكانًا للسكن والمودة. والأسس التي يقوم عليها الطلاق فى الشرعية.

وفى إطار التشبيك المجتمعي تتعاون وزارة الأوقاف أيضًا مع المؤسسات الأخرى مثل الأزهر الشريف ودار الإفتاء المصرية في إطار الخطة المشتركة للتثقيف المجتمعي بمخاطر التسرع في الطلاق. تم عقد دورة تخصصية في مجال الأحوال الشخصية بالتعاون مع الأزهر الشريف ودار الإفتاء المصرية، وشملت تدريب ٧٠ إمامًا وواعظًا. كما تعمل أيضاً على تعزيز الاستقرار الأسري بالتعاون مع وزارة العدل ودار الإفتاء المصرية من خلال إنشاء مركزين للمصالحة الأسرية في محافظتي القليوبية والجيزة. تتكون هذه المراكز من أعضاء من وزارة العدل ودار الإفتاء ووزارة الأوقاف. كما تم تنظيم ثلاث ندوات كبرى مشتركة في ثلاث محافظات لتعزيز الوعي بأهمية الاستقرار الأسري وروح السكن والمودة بين أفراد الأسرة. كما تعاونت وزارة الأوقاف مع المجلس القومي للمرأة من خلال برنامجي "حياة كريمة" و"جلسات الدوار" التي تستهدف الأسرة وكبار السن وشرائح المجتمع الأخرى. تم عقد ورش تدريبية للقيادات في مختلف محافظات الجمهورية لنشر الوعي بقضايا الأسرة والعنف ضد المرأة.

كما أطلقت الوزارة عديد من المبادرات التي تركز على مواضيع الأسرة وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، مثل مبادرة سكن ومودة ومبادرة نتعايش باحترام متبادل ومبادرة نبي الرحمة ومبادرة مفاتح الخير. وأخيرًا، تم تنفيذ دورات تدريبية في مجال التوعية الأسرية والسكانية للأئمة والواعظات والإداريين، حيث تم عقد ١٣٤ دورة تدريبية في هذا السياق.

خامساً: دور الكنيسة المصرية:

أطلقت الكنيسة القبطية الأرثوذكسية برنامج بعنوان " المشورة " بهدف تعزيز الاستقرار الأسري وتقديم المشورة الزوجية والتدريب قبل الزواج من خلال قرارات المجمع المقدس. والتي تقضي بمقتضاها بوضع شروط إلزامية تتعلق بالمقبلين على الزواج والخطوبة بخوض دورات تدريبية تسمى "كورسات المشورة". تُقام هذه الدورات داخل الكنائس أو في قاعات تابعة للكنيسة على مدار ثلاثة أشهر، بهدف توصيل رسالة للمقبلين على الزواج للحد من المشاكل الزوجية التي قد تنشأ بعد الزواج، وتعليمهم كيفية التفاهم وتحقيق الود بعد اتمام طقوس الخطوبة والزواج والصلاة من أجل مباركة هذا السر المقدس.

بدأت الكنيسة تطبيق هذه الخطوة اجباريًا بعد تطبيقها اختياريًا في الإيبارشيات الكنسية في الداخل والخارج لمدة عام ونصف عام، وفقًا لقرارات المجمع المقدس الصادرة في دورتي يونيو ٢٠١٦ ويونيو ٢٠١٧. حيث تعلن الكنائس والإيبارشيات المختلفة عن مراكز المشورة التي تم افتتاحها حديثًا لإقامة هذه الدورات، ويقدم فيها الكهنة والأطباء محاضرات تناقش قضايا نفسية وروحية وجسدية تهم الأقباط.

تهدف الدورات التي تقدمها الكنيسة إلى توفير الفهم الصحيح لأهداف فترة الخطوبة وتدريب المشاركين على مواجهة مشكلات الحياة وحلها، وتعريفهم بنفسية الشريك وكيفية التعامل معه، وإعدادهم نفسيًا لمرحلة جديدة ومختلفة تمامًا تتضمن مسؤوليات وأدوار جديدة. وتختلف دورات المشورة قبل الخطوبة عن دورات

المشورة قبل الزواج. وتشمل دورات المشورة قبل الزواج محاضرات عن أهمية الفحص الطبي قبل الزواج والجنس من الناحية الطبية، وتقدمها أطباء متخصصون، إضافة إلى محاضرات عن حياة الشراكة الأسرية وكيفية تربية الأبناء وشريعة الزوجة الواحدة وقوانين الأحوال الزوجية.

وتتناول المحاضرات في دورات المشورة قبل الزواج الاستعدادات الكنسية والعقلية والعاطفية والنفسية للزواج، وتعريف الزوجين بالنواحي النفسية الخاصة للرجل والمرأة، وتعليم مهارات الحوار الناجح ومشاكل السنة الأولى للزواج وتأثيرها على الحياة، ومهارات التواصل بين الزوج والزوجة، ومعايير النضج النفسي للزواج والممارسات الروحية داخل البيت والنظرة المسيحية للجنس. وتتضمن محاضرات المشورة قبل الزواج مناقشة أهداف فترة الخطوبة، وما إذا كان الحب وحده يضمن نجاح الزواج، ومشاكل فترة الخطوبة الأكثر شيوعًا، وحدود التقارب والملامسات الجسدية بين الخطيبين، وتعالج أيضًا مسائل مثل قدسية الجنس والجهل ببعض جوانبه.

وفى هذا الصدد تُطلب من المقبلين على الزواج الحصول على شهادة اجتياز دورة المشورة وحضور ما بين ٧٥٪ إلى ٨٠٪ من المحاضرات كحد أدنى للدخول في الامتحانات والحصول على شهادة النجاح، ويتم تحديد نسبة النجاح في الشهادة بحصول الطالب على ٧٠ درجة من المجموع الكلي البالغ ١٠٠ درجة، وبدون الحصول على هذه الشهادة، لن يتم إصدار تصاريح الاكليل من قبل المجالس الكنسية. وفي محاولة للتغلب على ظروف بعض الأقباط الذين يجدون صعوبة في حضور محاضرات الدورات، طُرحت الدورات عبر الإنترنت على مواقع الكنائس والأبرشيات. يُمكن للأفراد مشاهدة محاضرات معينة على موقع الأبرشية بعد تسجيل بياناتهم في الاستمارة المخصصة لذلك ودفع رسوم الاشتراك وتقديم نسخة من بطاقة الرقم القومي. بعد شهر من استلام الاستمارة. وذلك بغرض تقديم تسهيلات للمقبلين على الزواج.

سادساً: دور المجلس القومي للمرأة:

يُعتبر المجلس القومي للمرأة في مصر واحدة من الهيئات الحكومية التي بذلت جهداً بهدف دعم حقوق المرأة وتعزيز مشاركتها في المجتمع، وبهذا الصدد بذل المجلس القومي مجموعة من الأدوار نعرض لها فى التالي:

مكتب شكاوى المرأة:

أُنشئ مكتب شكاوى المرأة في عام ٢٠٠١، تحقيقًا للتكليفات المنوطة به بهدف النهوض بالمرأة المصرية وتمكينها من أداء دورها الاقتصادي والاجتماعي، والعمل على حل المشكلات التي تواجهها. وذلك من خلال مجموعة من الأهداف مثل: تحديد المشكلات التي تواجه المرأة المصرية وتقديمها لصناع القرار تمهيدًا لحلها، تقديم الاستشارات القانونية المجانية للمرأة وتمكينها من التمثيل أمام القضاء، والمساعدة في

تنفيذ الأحكام وزيادة وعي المرأة بحقوقها ضمن إطار حقوق الإنسان في مصر، اقتراح التعديلات التشريعية لتجاوز الثغرات القانونية التي تعيق حصول المرأة على حقوقها المختلفة، من خلال إنشاء قاعدة بيانات حول الشكاوى المختلفة للمرأة المصرية وتوضيح مدى تكرارها، مواجهة المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة في بناء وتنمية مجتمعها، تعزيز التعاون مع المؤسسات الرسمية والأهلية لمواجهة مشكلات المرأة المصرية.

اختصاصات مكتب الشكاوى:

يقوم المكتب على مجموعة من الاختصاصات منها: استقبال الشكاوى المتعلقة بانتهاك حقوق وحريات المرأة ودراستها، ثم إحالتها إلى الجهات المختصة والعمل على حلها بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، وتوفير المساعدة القضائية اللازمة، ونشر ثقافة حماية المرأة وتمكينها وتنميتها من خلال وسائل الإعلام المختلفة، وإعداد المواد والبرامج الإعلامية للتوعية بدور المرأة في المجتمع وتعريفها بحقوقها وواجباتها، عبر إصدار النشرات والدوريات والمجلات والمطبوعات المتعلقة بأهداف المجلس وأنشطته.

واعتمد مكتب الشكاوى على آلية يعتمد فيها على عدة قنوات منها الخط الساخن ١٥١١٥، أو عن طريق البريد المصري، أو استقبال المشتكيات مباشرة في فروع المجلس أو الجمعيات الأهلية الشريكة. كما يمكن تلقي الشكاوى عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي المختلفة مثل البريد الإلكتروني وصفحات فيسبوك، وتويتر وإنستغرام والواتساب. ويتم تصنيف الشكاوى وفقًا لنوع الشكوى حيث يتم تحليل الشكاوى المقدمة وتحليلها عبر تشكيل لجنة استشارية من الخبراء القانونيين لجمع وتصنيف جميع الشكاوى وتقسيمها إلى تصنيفات رئيسية وفرعية، تسهم في تحليلها في المستقبل وفقًا لنوع القضية. وقد تم استخراج ١٢ تصنيفًا رئيسيًا يحتوي على عدة تصنيفات فرعية. وعلى سبيل المثال فقد بلغ عدد الشكاوى في عام ٢٠٢٠ حوالي ٦٧٦٨٨ طلبًا وشكوى. وبلغت نسبة الشكاوى الخاصة بالدعم الاقتصادي والاجتماعي ٦٠٪ من إجمالي الشكاوى والطلبات، فيما بلغت نسبة شكاوى الأحوال الشخصية ٣٠٪ من إجمالي الشكاوى والطلبات. وبلغت مشكلات العنف حوالي ١٠٪ من إجمالي عدد الشكاوى المتلقاة. وتم التوصل إلى نتائج إيجابية في أكثر من ٦٠٪ من إجمالي عدد الشكاوى.

سابعاً: جهود المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية:

يُشتهر المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بإجراء العديد من الدراسات والأبحاث حيث يقوم المركز بإجراء مجموعة من الدراسات المعمقة والأبحاث الاستقصائية لفهم أسباب الظواهر المجتمعية، ورصد تأثيراتها على الأفراد والمجتمع. وبهذا الصدد عهد المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية إلى الحد من انتشار ظاهرة الطلاق والكشف عن تداعياته عبر مجموعة من البحوث والدراسات والتي بدأها فى عام ١٩٨٠ بمسح حول الأسرة المصرية والتي تتبع من خليها مجموعة من القضايا وكان الطلاق واحداً منها، والمسح الثاني الذى تم سنة ٢٠١٠، والتى كانا بمثابة تمهيد مهمًا في إطلاق مشروعين بحثيين الأول بعنوان "

الطلاق المبكر بين الشباب أبعاده وتداعياته"، والذي هدف المركز من خلاله إلى محاولة الكشف عن أبعاد مشكلة الطلاق المبكر بين الشباب، راصدًا للأبعاد والمتغيرات الفاعلة والمسئولة عن حدود تلك الظاهرة وأسبابها وآثارها وكيفية الحد منها في محاولة إيجاد سياسة فاعلة لمواجهة مشكلة الطلاق المبكر بين الشباب. وبطريقة تتبعية وبعد مرور خمس سنوات على هذا المشروع يتتبع المركز ظاهرة الطلاق المبكر ويصدر مشروعه البحثي بعنوان الطلاق المبكر في مصر الأسباب والتداعيات وسياسات المواجهة" والذي هدف المركز من خلالها الى الكشف عن محددات الاختيار الزواجي للأفراد الذين واجهوا مشكلة الطلاق، التعرف على خصائص مرحلة الخطوبة والمشكلات المرتبطة بها، الكشف عن مشكلات الزواج والسباب التي أدت إليها، مع محاولة رصد التداعيات التي ترتبت على الطلاق المبكر على أطراف العلاقة الزوجية. وكلها مشروعات بحثية تستند إلى مجموعة من المعطيات الاجتماعية والجنائية وتحليل البيانات التي تم جمعها ورصدها من واقع المجتمع المصري وتصوراته حول ظاهرة الطلاق، الأمر الذي قطع شوطاً في فهم وتطوير الاستراتيجيات الفعالة في الحد من العوامل الفاعلة فى انتشار الطلاق والحد من آثاره.

نتائج ذات دلالة

- **أهمية التنسيق بين الجهات المختلفة التي تقدم مبادرات للحد من مشكلة الطلاق، والاستفادة من الخبرات المتبادلة.**
- **العمل على إبراز الممارسات الجيدة التي توصلت إلى نتائج ملموسة وتشجيعها ونقل خبراتها إلى الجهات الأخرى.**
- **التوسع في دور المؤسسات الدينية مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل مبادرات التدخل والتوجيه للحد من وقوع للطلاق.**
- **التوسع في إنشاء مكاتب التوجيه الأسري ودعمها مالياً وثقافياً.**
- **العمل على نشر احصاءات دقيقة حول الطلاق، والتوسع في فهم المشكلة فهماً عميقاً من خلال مزيد من البحوث.**
- **أهمية إعادة النظر في المناهج التربوية لكي نؤكد على أهمية الأسرة وعلى الآثار السلبية للتفكك الأسري.**

ثامناً: نحو استراتيجة لمواجهة مشكلة الطلاق

بعد أن بينا واقع الطلاق بين الشباب في المجتمع المصري، والعوامل الفاعلة في حدوثه، ومايحدثه من آثار سلبية على الفرد والأسرة والمجتمع، نقدم في هذا الجزء بعض التدابير المقترحة للحد من ظاهرة الطلاق، وذلك من خلال تبني مدخل متعدد الآليات يعالج حدود الظاهرة ويهتم بأبعادها كونها ظاهرة متعددة ومتاشبكة، ويمكن لنا عرض ذلك **فى ضوء مستويين: أولهما المستوى الذي يرتبط بالمجال الخاص بما يشمله من معارف وتصورات ورؤى، ويرتبط المستوى الثاني بالمجال العام** حيث نتناول فيه الأثر الذي يمكن أن يحدثه السياق الاجتماعي بما يشمله من نظم وقوانين ومؤسسات يعيش في إطارها الفرد، في الحد من أنتشار الطلاق، وذلك لمحاولة تلافى آثاره الاجتماعية والاقتصادية، وننتقل فيما يلي لعرض هذه الآليات مصنفة على المستويين السابقين:

١. آليات مواجهة الطلاق على المستوى الخاص:

يُقصد بالمستوى الخاص تلك الحدود التي يتحرك فيها الفرد داخل اسرته وأصدقاءه وجماعة رفاقة واقاربه، وما يرتبط به من معارف وتصورات، والتي تم تصنيفها فى ثلاث جوانب: **أولها الجانب النفسي**، وما يرتبط به من متغيرات مثل المشاعر والعاطفة وسائر المتغيرات النفسية والسلوكية التي تتحكم فى ممارسات الفرد وتؤثر في عمليات تفاعله، ويرتبط **الجانب الثاني** بحدود تصورات الفرد نحو الزواج والطلاق، أما **الجانب الثالث** فهو جانب معرفي يرتبط بطريقة تشكل المعرفة لدى الفرد ودرجة معرفته بقضايا الزواج والطلاق.

١- المستوى السلوكي والنفسي:

تتصل هذه المجموعة من الآليات بالجانب السلوكي للأفراد المقبلين على الزواج أو الذين كونوا أُسراً بالفعل، وهي تسير على النحو التالي:

. ضرورة أن يكون لدى الزوجة حالة من الوعي بالذات وتقديرها، بغض النظر عن المستوى التعليمي أو المستوى الاجتماعي أو السن، حيث أن تقدير الذات من شأنه أن يؤدي إلى منع تكرار الوقوع فى الطلاق العاطفي والتي تنتهي في الغالب بالطلاق البائن.

. العمل على دعم العلاقات العاطفية بين الزوجين كخطوة قبلية مهمة من شأنها أن تحد من انتشار الطلاق، ولتقوية الرابطة العاطفية بين الزوجين نقدم برنامجا يقوم على مجموعة من الخطوات نلخص لها فى التالي: اعادة بناء الاتصال بين الأسرة ككل، دعم كافة صور الحوار الأسري والحوار العابر والحوار بالعيون والحوار الشاعري الإيجابي، مع محاولة التحول إلى البناء القيمي الذي من شأنه إحداث التوازن بين أفراد الأسرة.

. توافر التوافق أو النية المسبقة بأهمية اقامة أسرة والاستمرار فيها، كشرط أساسي يمنع ويحمي الأسرة من الطلاق.

. ضـــرورة توثيق الطلاق بعد أن يتم التوافق التام على وقوعه، وعدم اللجوء إلى أســـاليب غير قانونية في الإعتراف بالطلاق.

٢- المستوى **المعرفي**: تتصل هذه المجموعة من الآليات بطبيعة المعارف المطلوبة بالنسبة للمقبلين على الزواج ومنها:

. ضرورة أن يتم التأهيل للشباب المقبلين على الزواج، عبر دورات وكورسات تأهيلية، والتأكيد على أن هذا النوع من الدورات التأهيلية بات ضرورة ملحة للحد من انتشار الطلاق.

. أهمية فهم واستيعاب الزوجين لمقاصد تكوين الأسرة وحقوق وواجبات الزوجية.

. التوعية بالحقوق المشـتركة للزوجين، وتنمية الوازع الديني لدى أفراد الأسـرة، والتوعية بمنهج الشـرع في حل الخلافات الزوجية، والتوعية بأحكام الطلاق، والتوعية بحكمة مشروعية الطلاق.

. دعم الاستقرار النفسي العاطفي للزوجين، بما يسهم في بناء الأسرة الصالحة وتنشئة الذرية عبر حسن التربية مع تقديم الأسوة الحسنة فى التعامل الأسري الأمر الذي يسهم في بناء الأسرة ويحد من الطلاق فى المستقبل.

. ضـرورة أن يكون الزوجين على دراية بأهمية الأسـرة وأنها هي الهدف الأسـاسـي والأسمى من الزواج، مع ضرورة التروي قبل اتخاذ قرار الزواج وأخذ فترة للزوجين قبل الزواج.

٣- المسـتوى التواصـلي: تتصـل هذه المجموعة من الآليات بطبيعة التفاعل مع الآخر سـواء كان الزوج أو الزوجة أو الأقارب وذلك على النحو التالي.

. ضـــرورة أن يعرف كل من الزوجين حق الآخر عليه، وأن يؤتي كلا منهما حقوق الله، وأن يحاول كل فرد منهما أن يتغاضي عن أخطاء الآخر.

. عدم إفراط الرجال فى فرض سيطرتهم على المرأة فى كل الأمور، وخاصة الأمور الشخصية.

. العمل على تكوين رؤية إيجابية نحو الطرف الآخر في العلاقة، وعدم الإلتفات إلى الصـــور النمطية (مثل الزوج المسيطر – الزوجة النكدية ....الخ).

. ضرورة أن يكون الزوجان على دراية بأهمية الحوار والتفاهم بين بعضهم البعض.

. يجب أن يصبر الزوجان على أخطاء بعضهما البعض.

. عدم عقد مقارنة بين الفرد والآخرين وبخاصة فى ما يخص أمور الزواج ونظم الحياة والمعيشة.

٢. آليات مواجهة الطلاق على المستوى العام:

تتصـل هذه المجموعة من الآليات بالسـياق الاجتماعي الذي يتحرك فيه الأفراد بما يشـمله من أنسـاق داخل المجتمع يكون لها تأثير مباشر على الأسرة وذلك على النحو التالي:

أ. **النسق الاجتماعي**: حيث أن ظاهرة الطلاق تتصل بكافة النظم الاجتماعية في المجتمع، لذلك يجب أن تتشارك كافة مؤسسات الدولة للحد من هذه الظاهرة وذلك على النحو التالي:

. ضرورة أن تتكفل الدولة بضحايا الطلاق وإعانتهم مادياً ومعنوياً.

. إنشاء مراكز إيواء صحية تتوافر فيها جميع المستلزمات اللازمة لإعادة تأهيلهم على كافة الأصعدة والمستويات لجعلهم أناس فعالين في المجتمع والحد بالتالي من أثار هذه الظاهرة الاجتماعية.

. ضرورة عقد وتفعيل دور مجالس العائلة.

. ضرورة قيام الاعلام بدوره فى التوعية ونشر المعرفة.

ب– النسق التشريعي والقانوني: وهو واحد من الآليات والسبل الرئيسة فى مواجهة انتشار الطلاق، لكونه وسيلة الضبط الأكثر فاعليه فى المجتمع، وذلك من خلال مجموعة من الآليات تتصل بالأفراد الذين كونوا أُسر بالفعل أو المقبلين على الزواج، وهي تسير على النحو التالي:

. ضرورة أن يكون هناك تدخلات قانونية منصفة من قانون الأحوال الشخصية والتي تعمل على سد الثغرات التي تفتح الأبواب للتحايل، مع التشديد على ضرورة أن ترتبط هذه التدخلات بالبحث الاجتماعي الرصين، وفيما يلي نعرض لبعض هذه التصورات حول دور القانون فى مواجهة الظاهرة منها:

. ضرورة تطبيق وتفعيل قوانين الاسرة، كما أن المدونات القانونية شأنها شأن باقي المدونات تحتاج إلى فترة وجهد كبير حتى يشعر بأثرها فى الحد من الطلاق، وأن يتم إزالة كافة الإشكالات التي تعيق تطبيق المدونات القانونية.

. ضرورة ثبوت عقد الزواج، مع التأكيد على تبسيط المساطر القانونية وعدم تعقيدها حتى تكون محط فهم صحيح وسليم.

ج– **النسق المؤسسي**: تتصل هذه المجموعة من الآليات بطبيعة ونوعية المؤسسات المطلوبة لدعم ورعاية المؤسسة الأسرية وذلك على النحو التالي:

. بناء مؤسسات ترعى عملية الزواج وذلك من خلال القيام بعدة أدوار منها، تحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي للأسرة، تقديم منحة مادية تساعد فى عمليات الزواج وذلك باعتبار أن الزواج هو الوسيلة الأولى لهدف أسمى هو بناء أسرة سليمة في المجتمع.

. العمل على توعية الشباب والشابات بمخاطر الإسراف في حفلات الزواج، هذا فضلا عن توجيه وإرشاد الأزواج نحو كيفية تحقيق الأسرة المتماسكة والزواج السعيد، والتدريب على كيفية تفادي المشكلات النفسية والأسرية السائدة في المجتمع.

. إنشاء مراكز للاستشارات الأسرية وتفعيل دور المرشد الأسري لما له من دور فاعل فى الحد من انتشار الطلاق فى المجتمع.

د- **النسق الديني**: يمثل النسق الديني واحداً من أهم الأنساق الاجتماعية التي لها دور بارز فى الحد من الطلاق، فهو يتساوى مع النسق القانوني فى صدارة السُبل التي من شأنها الحد من انتشار ظاهرة الطلاق فى المجتمع، وفيما يلي نوضح موقف الدين من الزواج وأثره فى الحد من انتشار ظاهرة الطلاق وذلك من خلال:

. ضرورة تنمية الوازع الديني لدى أفراد الأسرة، والتوعية بمنهج الشرع في حل الخلافات الزوجية، والتوعية بأحكام الطلاق، والتوعية بحكمة مشروعية الطلاق.

. يجب على المشرع أن يقدم كل الوسائل المشروعة للحد من الطلاق وتضييق وقوعه بحيث لا تبين المطلقة إلا في حالتين، وهما: الخروج من العدة، لكن تراجع بعقد ومهر جديدين، وأن يطلقها ثلاثا متفرقات.

. التأكيد على أن للتشريع دور مهم في إلزام الناس بعمل الصواب وتقويم سلوكهم لتصل إلى ما فيه صلاح أحوالهم، وعلى سبيل تضيق حدود الطلاق وقد شرَع الإسلام الطلاق بصفة معينة وله أركانه وشروطه فمن طلق كما أذن الله فقد صح طلاقه ووقع، ومن طلق على غير ما أذن الله كان طلاقه باطلاً غير صحيح. كما أن الطلاق شُرع ليحقق مقاصد، ولابد أن يوافق قصد المكلف قصد المشرع وإلا فعمله باطل.

. التأكيد على أن الطلاق في صفته الشرعية يمر بمراحل يتم من خلالها التأكد من حاجة الزوج الحقيقية للطلاق بعد التروي، وليس مرده إلى غضب سريع، أو نزوة طارئة، أو قرار متعجل وعليه فلا طلاق الغضبان، ولا طلاق لهازل ولا طلاق إثر خلاف ولا طلاق معلق، والتأكيد على أن سياسة ومقاصد الشريعة العامة هي الحد من الطلاق لا التوسع فيه والإكثار منه، وليس من المصلحة ولا من الصواب التفريق بين الزوجين في نكاح ثبت عقده بيقين طرأ عليه الشك.

. ضرورة أن يتم تقنين مسائل الطلاق في قوانين الأحوال الشخصية، واثبات الطلاق الموافق للوصف الشرعي، والغاء كافة مسائل الطلاق المخالفة له نحو سواء طلاق الغضبان والطلاق المعلق على شرط، والطلاق المضاف إلى المستقبل، والطلاق غير المشهد عليه، ولا يقع إلا الطلاق الموثق.

هـ- النسق الاقتصادي: يُعد النسق الاقتصادي عنصر فاعل وأصيل فى مواجهة الطلاق فى المجتمع، ويعتبر من أكبر المؤثرات على العلاقات الاجتماعية فقلة الدخل وزيادة الأعباء المالية وعدم الإلتزام بالإنفاق تتسبب في الخلافات الأسرية التي تنتهي بالطلاق. وفي ظل الأزمات الاقتصادية العالمية المتتالية ومانتج عنها من ارتفاع نسب البطالة وارتفاع أسعار السلع؛ تزايدت الضغوط المالية وارتفعت معها معدلات الطلاق.

هذا ما اتفق عليه الغالبية العظمى من المبحوثين مؤكدين على عدد من الآليات التي يجب أن تنتهجها الدولة منها:

- ضـرورة التدخل الحكومي بعقد إصـلاحات اقتصـادية تخدم وتهدف إلى تحسـين الأحوال الاقتصـادية للشباب.
- ضرورة العمل على تحسين مستوى دخل الأسرة.
- وضع حزمة من السياسات التي تستهدف التخفيف من الضغوطات الاجتماعية والاقتصادية التي تقع على كاهل الأسرة للحد من إنتشار الطلاق.

وأخيرا يمكن القول بأن كل ما ســـبق يؤكد على أن النظم الاجتماعية والاقتصـــادية والثقافية حلقات تبادلية يؤثر كل منها بالآخر.

المصادر والمراجع

أولًا: المصادر

١- النشـرة السـنوية لاحصـاءات الزواج والطلاق عام ٢٠٠٦، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصـاء، يونيو ٢٠١٧.

ثانيًا: المراجع العربية:

١- أحمد جمال منصـــور خليفة، وآخرون (٢٠١٤)، الزواج بنية الطلاق بين المقاصـــد والأحكام، مجلة البحث العلمي في الآداب، عدد ١٥، ج٤، كلية البنات للآداب والعلوم، جامعة عين شمس.

٢- أريج بنت محمد عبد الرحمن (٢٠١٥)، العوامل الاجتماعية المؤثرة في الطلاق المبكر، دراســـة ميدانية بإستخدام منهج دراسة الحالة في مدينة بربرة، رسالة ماجستير، جامعة القصيم.

٣- أسماء التويجري (٢٠٢٥)، المحددات المجتمعية للطلاق المبكر في المجتمع السـعودي "دراسـة ميدانية على عينة من الأسر بمدينة الرياض"، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد ٢، مج ٥٢، جامعة الكويت.

٤- أسماء مصـــطفى ســـيد حموده (٢٠٢٠)، العوامل الديموغرافية المؤدية لدعوى طلب الطلاق المبكر للمتزوجات حديثاً: دراسـة من منظور نظرية الأنسـاق العامة، مجلة مسـتقبل العلوم الاجتماعية، عدد ٢، مج ٢، الجمعية العربية للتنمية البشرية والبيئية.

٥- آلاء عبد الله معروف (٢٠١٧)، الطلاق المبكر: أسـبابه ومظاهره "غمارة الشـارقة نموذجاً" دراســة ميدانية في إمارة الشارقة، مجلة كلية الآداب، عدد ١٢، كلية الآداب، جامعة بغداد.

٦- أماني كمال عبد الله مصـــطفى (٢٠١٩)، العوامل المؤدية للطلاق المبكر ودور خدمة الجماعة في مواجهتها، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين.

٧- أميرة شاهر عبد الحميد، وآخرون (٢٠٢٤)، اتجاهات وأنماط الطلاق في مصر خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢، بحوث ودراسات السكان، عدد ١٠٦، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

٨- أمينة عبد الله حســـن بدوي (٢٠٠٨)، الدوافع الكامنة وراء الاســـتقرارالزواجي والطلاق في البيئة المصرية، مجلة كلية التربية، عدد ٧٨، مج ١٩، جامعة بنها.

٩- أنتوني جيدنز، (٢٠١٠): الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية، ترجمة أحمد زايد، محمد محي الدين، مراجعة وتقديم محمد الجوهري، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

١٠- أولريش بيك (٢٠٠٦): مجتمع المخاطر العالمي: بحثًا عن الأمان المفقود، ترجمة : علا عادل وآخرون، المركز القومي للترجمة، القاهرة.

١١- بنجامين باربر، (١٩٩٥): عالم ماك "المواجهة بين التأقلم والعولمة"، ترجمة أحمد محمود، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

١٢- جمال محمد عبد المطلب (٢٠٠٧)، التوافق الزواجي والطلاق المبكر: دراسة مقارنة لعينة من المطلقات وغير المطلقات بمركز بني سويف، مجلة كلية الآداب، عدد١١، كلية الآداب، جامعة بني سويف.

١٣- حارث صاحب محسن (٢٠٢٠)، ظاهرة الطلاق في المجتمع العراقي بعد ٢٠٠٣/٤/٩، دراة تحليلية في علم الاجتماع، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، عدد ٢٦، مج ١٤، كلية التربة للبنات، جامعة الكوفة.

١٤- دعاء رمضان السيد سالم، وآخرون (٢٠٢٠)، أبعاد ظاهرة الطلاق المبكر في المجتمع الريفي المصري: دراسة تطبيقية بمحافظة الدقهلية، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة الإسكندرية.

١٥- زيجمونت باومان (٢٠١٦ م) الحياة السائلة، ترجمة: حجاج أبو جبر وهبة رءوف عزت، ط١، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت.

١٦- _____ (٢٠١٦ م) الحداثة السائلة، ترجمة: حجاج أبو جبر وهبة رءوف عزت، ط١، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت.

١٧- _____ (٢٠١٦ م) الحب السائل عن هشاشة الروابط الإنسانية، ترجمة: حجاج أبو جبر وهبة رءوف عزت، ط١، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت.

١٨- _____ (٢٠١٧ م) الخوف السائل، ترجمة: حجاج أبو جبر وهبة رءوف عزت، ط١، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت.

١٩- زينب زيزي، سامية عمارة (٢٠٢٤)، العوامل الديمغرافية التي تؤدي إلى الطلاق في المجتمع الجزائري، مجلة الحكمة للدراات الفلسفية، عدد ١، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع.

٢٠- سهى فوزي محمد محمد الحسمي (٢٠٢٤)، بناء قدرات الشباب المقبلين على الزواج كمدخل لمواجهة مشكلة الطلاق في مصر، مجلة العلوم الاجتماعية والتطبيقية، عدد٢، الجمعية المصرية للدراسات الانسانية والخدمات العلمية.

٢١- شيماء إبراهيم مبروك حجازي، وآخرون (٢٠١٦)، تنمية مهارات حل المشكلات لخفض أعراض ما بعد الطلاق المبكر، مجلة البحث العلمي في الآداب، عدد ١٧، مج٢، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عن شمس.

٢٢- عائشة بنت راشد بن سعود العلوي، وآخرون (٢٠٢١)، أسباب الطلاق وتأثيراته في الأسرة العمانية: دراة نوعية، مجلة الآداب، عدد ١٣٨، كلية الآداب، جامعة بغداد.

٢٣- عبد الحميد عبد المنعم عبد الحميد خميس القراجي، وآخرون (٢٠٢٤)، استراتيجية مقترحة لتفعيل دور الروابط المجتمعية في التخفيف من حدة المشكلات المؤدية إلى الطلاق المبكر: محافظة شمال سيناء نموذجاً، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، عدد ٤٣، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة.

٢٤- عبد المعبود محمد عبد الرسول (٢٠١٩)، نوعية الحياة وعلاقتها بالطلاق المبكر: بحث ميداني على عينة من المطلقين بمدينة الاسماعلية، حوليات آداب عين شمس، مج ٤٧، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

٢٥- عبير الصرايرة (٢٠٢١)، دور وسائل التواصل الاجتماعي في بناء العلاقات خارج مؤة الزواج وأثرهما في ارتفاع الطلاق في المجتمع الأردني "محافظة الكرك نموذجاً"، حوليات آداب عين شمس، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

٢٦- عدي بجاي شبيب (٢٠٢٠)، الطلاق أسبابه ونتائجه "دراة اجتماعية ميدانية في مدينة الناصرية"، مجلة آداب ذي قار، عدد ٣٢، كلية الداب، جامعة ذي قار.

٢٧- عفاف راشد عبد الرحمن (٢٠٠٧)، ممارسة المدخل الروحي للتخفيف من المشكلات الفردية الاجتماعية المؤدية إلى طلاق الزوجات المبكر، المؤتمر العلمي الدولي العشرون للخدمة الاجتماعية، مج٤، كلية الخمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

٢٨- علياء شكري، وآخرون (٢٠٢٢)، الطلاق المبكر في الريف: دراة ميدانية بإحدى القرى المصرية، مجلة البحوث، عدد ٥، مج ٢، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس.

٢٩- غزوة فيصل كاظم، (٢٠١٧): أسباب الطلاق والمشكلات التي تعاني منها المطلقات في محافظة بغداد، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، بغداد، العدد٢٩.

٣٠- فتحية جمعة فتحي محمد (٢٠٢٢)، التنشئة الأسرية وعلاقتها بمشكلة الطلاق، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، عدد ٣٤، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة.

٣١- فهد بن صالح بن محمداللحيدان (٢٠٢١)، توثيق الطلاق وأثره في تحقيق الأمن المجتمعي: دراسة فقهية مقارنة، مجلة كلية الشريعة ولقانون بطنطا، عدد ٣٦، جامعة الأزهر.

٣٢- كريمة فوداد (٢٠١٧)، أباب الطلاق وآثاره، المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، عدد ١١، ج٤، المؤسسة العربية للإستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية.

٣٣- ليلى عبد الجواد، وآخرون (٢٠١٥)، الطلاق المبكر بين الشباب "أبعاده وتداعياته"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

٣٤- ماريا فتح الرحمن محمد علي، وآخرون (٢٠١٨)، علاقة بعض المتغيرات الاجتماعية بظاهرة الطلاق في المجتمع السوداني: دراسة ميدانية محلية لجيل أولياء منطقة الكلاكله، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين.

٣٥- محمد محمد مصطفى شافعي الطويل (٢٠٢٢)، أدوار الاخصائي الاجتماعي كممارس عام في التخفيف من هذه المشكلات التي تواجه حالات الطلاق بمحاكم الأسرة: دراسة تطبيقية على الاخصائيين الاجتماعيين بمحاكم الأسرة بمحافظة أسوان، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية – دراسات وبحوث تطبيقية، عدد ٣١، مج ٢، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط.

٣٦- محمود فتحي محمد (٢٠٠٩)، العوامل المؤدية إلى ظاهرة الطلاق المبكر لدى الشابات حديثات الزواج ودور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في التعامل معها: دراسة تطبيقية على عينة من الشابات المطلقات في محافظة الفيوم، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، عدد ٢١، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة.

٣٧- محي الدين فايد دياب حرارة (٢٠١٧)، الطلاق في المجتمع الفلسطيني: مشكلات وحلول، مجلة الخدمة الاجتماعية، عدد ٥٧، ج ٣، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين.

٣٨- معصومة أحمد إبراهيم، وآخرون (٢٠٠٨)، مشكلات التفاعل الاجتماعي وعلاقتها ببعض المتغيرات الديموجرافية لدى عينة من المطلقات بدولة الكويت، المجلة العربية لعلم الاجتماع، عدد ٢، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

٣٩- منعم البريدي (٢٠٢٤)، الحد من ظاهرة الطلاق بين الآليات الوقائية والوسائل العلاجية: دراسة اجتماعية قانونية، مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والغقتصادية والعلوم الانسانية والشرعية، عدد ٦٨. http://search.mandumah.com/Record/١٤٨٠٤٩٨

٤٠- ناصر أحمد محمد سنه (٢٠٠٧)، تيير المهور يقضي على ظاهرتي العنوسة والطلاق المبكر، مجلة الوعي الاسلامي، وزارة الأوقاف والشئون الاسلامية، عدد ٥٠٠.

٤١- نسرين سمير أحمد فؤاد (٢٠٢٢)، دور المؤسسات الدينية في تأهيل المقبلين على الزواج والحد من الطلاق المبكر، مجلة قطاع الدراسات الانسانية، عدد ٣٠، كلية الدرات الانسانية، جامعة عين شمس.

٤٢- نعيمة عمر الدرعان، وآخرون (٢٠٢٠)، تصور مقترح للحد من ارتفاع معدلات الطلاق في منطقة الجوف في ضوء دور بعض المؤسات الاجتماعية، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المركز القومي للبحوث، غزة.

٤٣- نهى إبراهيم سلامة إبراهيم خرسيه (٢٠٢٣)، الخيانة الزوجية وعلاقتها بالطلاق المبكر: دراسة اجتماعية، مجلة كلية الآداب عدد١، مج ١٥، كلية الآداب، جامعة الفيوم.

٤٤- نورا أبو السعود حسن محمد (٢٠٢٠)، دور برامج الحوار الجماعي في تنمية معارف الفتيات المقبلات على الزواج بالطلاق المبكر، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، عدد ٥١، ج٢.

٤٥- نورة بنت مفلح بن عياط (٢٠٢٥)، مشكلات الأر حديثة التكوين وعلاقتها بالطلاق المبكر في المجتمع السعودي، مجلة العلوم العربية والانسانية، عدد٣، مج١٨.

٤٦- يوسف محمد أبو القاسم (٢٠٢٠)، واقع الطلاق في المجتمع الليبي: دراسة وثائقية تحليلية "الجنوب الليبي نموذجاً"، مجلة جامعة بنغازي العلمية، عدد ٢، جامعة بنغازي.